الشعب

تصدر عن الوكالة الموريتانية للأنباء

عدد 051 أكتوبر 2024 السعر 100 أوقية

المرور الآمن..

الشعب

مجلة شهرية تصدرها الوكالة الموريتانية للأنباء (وم أ)

مدير النشر، المدير العام للوكالة الموريتانية للأنباء:
مختار ملل جا

مدير التحرير:
أحمد محمدن بارك الله

رئيسا التحرير:
- د. أحمدو ولد آكاه
- حواء بنت سعيد

الكاتبان العامان للتحرير:
- أحمد ولد الشيخ الرباني
- الطالب ولد ابراهيم

رئيس دسك الإخراج:
عبد الرحمن ولد الداه
E-mail: abadd11@gmail.com
هاتف + واتساب: 26438981

إينفوغرافيا:
أحمد ولد أحمد اعل
هاتف: 37073607

المصور:
جيبي جالو

الوكالة الموريتانية للأنباء:
المقر الرئيسي: لكصر: 22 – 006
صندوق البريد: 371 – 467 نواكشوط
هاتف: 45252970/ 45252940
فاكس: 45255520
البريد الإكتروني:
chaabrim@gmail.com
amiakhbar@gmail.com

الإدارة التجارية:
هاتف:45252777
البريد الإلكتروني:
dgsami22@gmail.com

الوكالة الموريتانية للأنباء
Agence Mauritanienne d'information

في هذا العدد

البنية التحتية الطرقية الوطنية..

إنجازات ملموسة سهلت حركة التنقل والمرور

4

معالي وزير التجهيز والنقل في مقابلة مع مجلة الشعب:

راضون عن النتائج الأولية لحملة تحقيق الانسيابية ومكافحة الاختناقات المرورية

6

الحملة الوطنية للحد من الاختناقات المرورية..

ضوء في نهاية نفق

8

افتتاحية

المـــرور الآمـــن...

تشكل حركة المرور تحديا كبيرا تواجهه المدن الكبرى في العديد من البلدان، ممثلة بذلك مشكلة خطيرة في مدننا، وخاصة نواكشوط، التي شهدت تحضرا سريعا في السنوات الأخيرة، حيث مثلت الفوضى والسلوك غير المتحضر من قبل السائقين والازدحام على الطريق وعدم الامتثال لقانون الطرق السريعة والسرعة، مصدرا للاختناقات المرورية والازدحام والإزعاج، ومصدرا للحوادث المميتة في بعض الأحيان للأسف الشديد.

كما لعب الجهل بقواعد حركة المرور على الطرق، والتسرع غير الناضج، والرغبة في امتلاك حق الأسبقية، والافتقار القياسي إلى الكياسة والعقلية المدنية، عوامل أساسية في تحقيق الاختناق المروري، مع ما ينضاف إلى ذلك من الأنانية البدائية، وإلغاء الشعور بالتعاطف واحترام السائقين الآخرين، والتهور والفظاظة التي تشكل هي الأخرى أسبابا رئيسية لتعطيل حركة المرور على الطرق وسببا مباشرا للحوادث.

ووعيا بهذه الظاهرة، انضمت موريتانيا إلى توصيات المؤتمر الوزاري العالمي الثالث المعني بالسلامة على الطرق في فبراير 2020، وإعلان ستوكهولم الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 كجزء من العقد الثاني من العمل من أجل السلامة على الطرق.

وتحقيقا لهذه الغاية اتخذت الحكومة الموريتانية تدابير لتسهيل حركة المرور وضمان سيرها بسلاسة، والحد من عدد حوادث الطرق، وتخفيف الازدحام على الطرق، والحد من الاختناقات المرورية، وتحسين انسيابية حركة المرور، وتجنب الإزعاج على الطرق العامة وتحسين المجال الحضري.

وبما أن السلامة على الطرق شأن الجميع، تعمل الاستيراتيجية المتبعة من طرف قطاع التجهيز والنقل، على إشراك السلطات الإدارية المعنية وقوات الأمن، فضلا عن الجهات الفاعلة في التجمعات المحلية اللامركزية وقادة الرأي ووسائط الإعلام بغية إيجاد حل للازمات المرورية.

وفي هذا الصدد مكنت المشاورات بين وزارة التجهيز والنقل، وجهة نواكشوط، وشركة النقل العمومي، وسلطة تنظيم النقل الطرقي، والبلديات ونقابات النقل المهنية، من توحيد جهود جميع الأطراف المشاركة في تنفيذ المخطط الاستراتيجي الذكي للنقل، الذي شهد ابتكارا جديدا ميزه استخدام المنصات الرقمية وعصرنة إجراءات إصدار وثائق النقل، مما جعل موريتانيا واحدة من الدول الأفريقية الرائدة من حيث التحديث.

من هنا تعمل القطاعات المسؤولة عن الإدارة والنقل والانتقال الرقمي والاتصالات في تناغم كامل من أجل التنفيذ الفعّال لخطة عمل تهدف إلى توفير استجابة مناسبة للوضع.

ومن بين الإجراءات الرئيسية لهذه الخطة مشروع حركية نواكشوط في أفق 2026، الذي بدأت مرحلته الأولى في عام 2023، تحت الإشراف المباشر لفخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، والذي هو حاليا في طور التطوير الكامل مع نتائج مشجعة، حيث ينتظر أن يوفر المشروع؛ الذي سيكتمل بعد ثلاث سنوات؛ نظام نقل أكثر ملاءمة مع خدمات أكثر كفاءة من حيث الاستمرارية والدوام والراحة والأمان.

ومع ذلك؛ ومهما كانت التدابير المؤسسية المتخذة، والهياكل الأساسية العاملة والمعدات الموجودة؛ فإن السلامة على الطرق ستظل تعتمد بشكل أساسي على سلوك مستخدمي الطرق وعلى الوعي المشترك الحقيقي بأن التهور والفظاظة في سرعة القيادة عاملا ازعاج من شأنهما أن يحصدا الأرواح بسهولة.

الشّعب

البنية التحتية الطرقية الوطنية..

إنجازات ملموسة سهلت حركة التنقل والمرور

إعداد: أحمد طالب ولد المعلوم

لقد أولت السلطات العمومية الموريتانية في السنوات الأخيرة، أهمية قصوى للبُنى التحتية الطرقية، وعيا منها بارتباطها الكبير بالتطور الاقتصادي ودورها الإيجابي وأثرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياحية للبلاد بشكل عام، حيث يساهم تطور البنية التحتية الطرقية في انسيابية المرور وتسهيل حركة الأفراد والبضائع وتدفق الاستثمارات وتشجيعها وفك العزلة عن الوسط الحضري وشبه الحضري، بربط مختلف المدن بعضها ببعض وربط الأحياء داخل هذه المدن وكذا ربط العالم القروي بالمدن، وخاصة في وجه تحدي المساحة الشاسعة للبلاد.

وفي هذا السياق وفرت الحكومة، وبتوجيهات مباشرة من فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، وتطبيقا لبرنامج تعهداتي، الموارد اللازمة لتحسين وصيانة البنى التحتية لهذا القطاع بشكل عام والطرقية منها على وجه الخصوص.

وخلال العهدة الرئاسية الأولى، تم تشييد شبكة طرق حضرية كبيرة، في العاصمة نواكشوط، ساهمت بشكل كبير في انسيابية حركة المرور والحدّ من الاختناق المروري والزحمة خلال أوقات الذروة، كما سيساهم قرار تشييد جسور، لأول مرة في البلاد، في كل من روصو عاصمة ولاية اترارزة، في تسهيل تنقل الأشخاص والبضائع بين موريتانيا والسنغال، كما ساهم دخول جسر ملتقى باماكو، بمقاطعة الرياض في ولاية نواكشوط الجنوبية في الخدمة، في الحدّ من الاختناق المروري للبوابة الجنوبية للعاصمة نواكشوط في انتظار اكتمال الأشغال في كل من جسر الحي الساكن بولاية نواكشوط الشمالية وجسر كارفور مدريد.

وفي هذا الاطار وتكريسا لهذا التوجه، أطلقت الحكومة برنامجا واسعا لتشييد عشرات الكيلومترات من الطرق الحضرية في كل من مدن لعيون وكيفه وألاك ومقطع لحجار وروصو وأطار وازويرات وتجكجة، كما تم تشييد وترميم **1042** كلم، من شبكة الطرق الوطنية، شملت، طرق تجكجة- سيلبابي، وأشميم- انبيكيت لحواش، والنباغية- طريق الأمل، بالإضافة إلى إعادة تأهيل طرق بوكي- كيهيدي، وألاك- مقطع لحجار، وجوك كيفة، والطينطان- لعيون، ولعيون- تمبدغة- النعمة. وتمت توسعة شبكة الطرق الوطنية بتشييد طرق حضرية في كل من سيلبابي وروصو وربط طريق بنشاب- بطريق نواذيبو

وطريق بوتلميت- ألاك، ومقطع من طريق نواكشوط- بوتلميت، وكرمسين- اندجاغو، وأمورج- عدل بكرو. وستنطلق الأشغال لبناء طرق أطار- شنقيط، وأشميم- انبيكيت لحواش. والطينطان- عين فربه- اطويل، وملتقى طريق الأمل- كيهيدي- سيلبابي، وطريق ازويرات- تيندوف.

وحرصا من السلطات العمومية على توسيع الشبكات الطرقية وصيانة ما تم إنجازه منها والحفاظ عليها، عززت الدولة صندوق صيانة الطرق بزيادة الموارد المخصصة له ليصل غلافه المالي إلى مليارات الأوقية.

واعتمدت الدولة في هذا الصدد استراتيجية وطنية طموحة وجادة لصيانة الطرق الوطنية والطرق الحضرية وكذا تجديد برامج العقود الخاصة بصيانة شبكتي الطرق الوطنية والحضرية.

ووعيا من الدولة بأهمية السلامة الطرقية، نظم القطاع المعني عديد الأنشطة التحسيسية وبذل جهودا كبيرة لتعزيز الترسانة القانونية الناظمة لحركة المرور، كما شرع، في السنوات الأخيرة، في تركيب الكثير من المعدات والرادارات واللافتات وإشارات المرور والعلامات الأرضية، التي سيكون لها الدور الكبير في تسهيل حركة المرور والتنقل، فقد

ساهمت هذه الجهود في تراجع عدد الحوادث، حيث سجلت البلاد خلال سنة 2022 ما يقرب من 5700 حادث، مقابل 6400 حادث سنة 2020، كما انخفض عدد الوفيات الناجمة عن هذه الحوادث من 130 إلى 103، وهو ما يعادل انخفاضا في عدد الحوادث والوفيات بنسبة 11%، و21.7%، على التوالي. وكان حضور قطاع التجهيز والنقل بارزا بفضل سياسات وتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، من خلال مسيرة البناء والتطوير التي انتهجها القطاع في جميع ولايات الوطن وعلى عموم التراب الوطني، فكان لهذه المسيرة أثر إيجابي على حياة المواطنين، حيث سهل تطوير الشبكة الطرقية حركة نقل الأفراد والبضائع وتدفق مشاريع الاستثمار والحركة السياحية.

معالي وزير التجهيز والنقل في مقابلة مع مجلة الشعب:

راضون عن النتائج الأولية لحملة تحقيق الانسيابية ومكافحة الاختناقات المرورية

تواصل تنفيذ مكونات مشروع حركية نواكشوط أفق 2026 الذي سيغير نمط النقل الحضري في العاصمة

قال معالي وزير التجهيز والنقل السيد أعْلِ ولد الفَيْرِكْ، إن قطاعه راض عن النتائج الأولية لحملة تحقيق الانسيابية والحدّ من الاختناقات المرورية، التي انطلقت بشكل عملي فاتح سبتمبر 2024، بفعل تضافر جهود عدد من القطاعات الحكومية ومؤسسات وأجهزة الدولة.

وعدّد معاليه في مقابلة مع «مجلة الشعب» الشهرية، مساهمة قطاع التجهيز والنقل في هذه الحملة.

وأكد معاليه على تواصل تنفيذ مكونات مشروع (حركية نواكشوط أفق 2026) الذي سيغير نمط النقل الحضري في العاصمة، عبر توفير ممرات خاصة بحافلات ذات جودة عالية.

وتطرق معالي الوزير، إلى مختلف برامج وسياسات قطاعه.

وفيما يلي نص المقابلة:

مجلة الشعب: انطلاقا من أولويات العمل الحكومي للفترة المتبقية من هذا العام، ماذا عن أولويات قطاع التجهيز والنقل؟

معالي الوزير: وزارة التجهيز والنقل مسؤولة عن تنفيذ سياسة الحكومة في مجال برمجة و دراسة و إنجاز وصيانة البنى التحتية للنقل، إضافة إلى حوكمة وتنظيم خدمات النقل بمختلف أنماطه، وقد تمكن القطاع من تحقيق نتائج مهمة، تمثلت في إطلاق وإنجاز العديد من المشاريع الطرقية ساهمت بشكل كبير في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد.

وفي هذا الإطار ستواصل الوزارة خلال ما تبقى من هذه السنة، العمل من جهة على متابعة وتسريع وتيرة إنجاز مشاريع البنى التحتية، حيث سيتم الإنتهاء من أشغال جسري الصداقة والحي الساكن وكذلك خطين من خطوط النقل بواسطة الحافلات ذات الجودة العالية، وفك العزلة عن مزارع قناة آفطوط الساحلي عبر بناء طريق جديد يربط هذه القناة بطريق نواكشوط-روصو.

كما ستعمل على إطلاق برنامج وطني موسع لفك العزلة عن المناطق ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي ودراسة جدوائية سكك حديدية، أولاها تربط شوم بنواكشوط مرورا بأكجوجت، وثانيها تربط نواكشوط بالحدود المالية مرورا ببوفال، ودراسة جدوائية لخط نقل بترامواي في كل من نواكشوط ونواذيبو.

مجلة الشعب: عمل القطاع خلال الفترة الماضية على إدخال إصلاحات قانونية ومؤسسية على الإطار العام للنقل، ماهي معالم هذه الإصلاحات؟

معالي الوزير: تتجلى معالم هذه الإصلاحات في إنشاء مؤسسة مختصة في أشغال صيانة الطرق ومراجعة المراسيم المنظمة لعمل بعض المؤسسات العمومية التابعة للقطاع، كما تم إنشاء منصة إلكترونية للمشاركة في امتحان رُخص السياقة.

كما تم القيام بإعداد مساطر الإجراءات لمختلف المهام الموكلة للقطاع، وفقا للمراسيم المنظمة له.

وفي الأفق القريب ستتم مراجعة القوانين

والنصوص التشريعية في المجال من بينها مدونة قانون السير بالتنسيق والتشاور مع الفاعلين في المجال، لمواكبة التحديثات الجارية وضمان السلامة الطرقية، وكذا مراجعة قانون البرنامج التعاقدي لصيانة شبكة الطرق الوطنية والحضرية، وقانون تصنيف شبكة الطرق الوطنية لتتم المصادقة عليها حسب النظم المعمول بها.
أما في الإطار التنظيمي فستنطلق أيام تشاورية مع الشركات ومكاتب الخبرة العاملة في مجال التجهيز والنقل لغرض تحسين الأداء في تنفيذ مشاريع البنى التحتية.

مجلة الشعب: تُشَكِّل السلامة الطرقية تحديا كبيرا بالنسبة للقطاع، هل من حديث حول الجهود المبذولة في مجال تحسين السلامة المرورية والحد من آثار حوادث السير؟

معالي الوزير: يعمل القطاع من أجل ضمان السلامة الطرقية والحد من حوادث السير. وفي هذا المجال تم اتخاذ خطوات هامة لتعزيز السلامة الطرقية مثل:
- حظر حركة الشاحنات ونقل الأشخاص والبضائع من الساعة صفر 00 إلى الساعة 05 صباحا؛
- تنظيم حركية السيارات ثلاثية العجلات المعروفة بتوك- توك مع إلزامية ترقيمها؛
- تنظيم حركية سيارات الأجرة في نواكشوط؛
- فرض الحصول على الرخصة الخضراء لسائقي سيارات الأجرة والنقل البيني؛
- إلغاء المحطات غير المستقرة وتنظيم محطات للحافلات وتجميع مركبات النقل العمومي داخلها.

مجلةالشعب: تمثل البنى التحتية الطرقية أساسا هاما في معادلة النقل وما يتطلبه تطوير وعصرنة هذه البنى، أين أنتم من هذا الطرح؟

معالي الوزير: إن البُنى التحتيةَ الطرقية تعتبر ركيزة أساسية من ركائز التنمية، يساهم إنجازها في دفع حركة المبادلات التجارية داخل البلاد وخارجها، كما يساهم في تسهيل حركة نقل الأشخاص والبضائع.
وقد تمثلت حصيلة عمل القطاع خلال الخمس سنوات المنصرمة في هذا المجال في بناء أكثر من 1000 كلم من الطرق الوطنية وما يزيد على 300 كلم من الشبكة الحضرية، وتتواصل الأشغال الآن فيما يزيد على 1500 كلم، من بناء وإعادة تأهيل لشبكة الطرق الوطنية.
وفي المجال الحضري يتواصل تنفيذ مكونات مشروع حركية نواكشوط أفق 2026، الذي يسعى القطاع من خلاله إلى تغيير نمط النقل الحضري في العاصمة عبر توفير ممرات خاصة بحافلات ذات جودة عالية و يضم المشروع المكونات التالية:
- أشغال تهيئة الخط رقم 1: بطول 11 كلم على محور نواكشوط- روصو، انطلاقا من جسر التآزر ولغاية مفترق طرق مدريد؛
- أشغال تهيئة الخط رقم 2: بطول 10 كلم على طريق الأمل من توجنين (موقف الحافلات) ولغاية العيادة المجمعة مرورا بمفترق طرق مدريد؛
- أشغال تهيئة الخط رقم 3: بطول 16 كلم. يربط هذا الخط أهم المراكز الإدارية والاستشفائية في المدينة (مركز أمراض القلب، المركز الاستشفائي الوطني، مركز الكسور، المركب الجامعي)؛
- اقتناء 112 حافلة لصالح شركة النقل العمومي؛
- اقتناء وتركيب نظام إشارات ذكي على مستوى كافة التقاطعات في المحاور المخصصة لحركة الحافلات ذات الجودة العالية.
- تنظيم باقي وسائط النقل العمومي لتحقيق التكامل مع أهداف المشروع.
وسيتم العمل على إنجاز هذه المشاريع بحول الله وقوته وفق مقاربة تراعي الجودة في الأشغال باحترام دفتر الالتزامات.

مجلة الشعب: يتوقف تعزيز التبادلات الإقليمية والدولية على توفر شبكات مطارات وموانئ مجهزة لدعم هذه التبادلات، هل من حديث بهذا الخصوص؟

معالي الوزير: وجود مطارات وشبكات سكك حديدية على المستوى الوطني يعتبر عاملا أساسيا لتعزيز التبادلات التجارية والاقتصادية إقليميا ودوليا، ففي هذا المجال تم مؤخرا توقيع العقد المتعلق بإنجاز دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية لبناء شبكة من السكك الحديدية لربط الشمال بالعاصمة نواكشوط مرورا باكجوجت وميناء تانيت، و كذلك خط نواكشوط- بوكى- كيهيدي- بوفال- سيلبابي.
كما تم القيام بمجموعة من الإصلاحات في مجال النقل الجوي من ضمنها على سبيل المثال لا الحصر:
-إصلاح هيكلي لشركة الموريتانية للطيران يضمن زيادة رأسمالها من أجل إصلاح وتأهيل وصيانة الأسطول؛
- تشغيل خط جوي بين نواكشوط والنعمه؛
- تشغيل خط جوي بين المدينة المنورة ونواكشوط؛
- البدء في إعادة تأهيل مدرج مطار انواذيبو؛
- إعداد برامج لتشغيل رحلات إلى الداخل وبالخصوص إلى مدن كيفة وسيلبابي.

مجلة الشعب: تشهد العاصمة حاليا حملة لتحقيق الانسيابية ومكافحة الاختناقات المرورية، هل أنتم راضون عن سيرها وماهي مساهمة القطاع في إنجازها؟

معالي الوزير: تهدف هذه الحملة إلى تحسين انسيابية حركة السير داخل العاصمة لا سيما مقاطعتي تفرغ زينة ولكصر، كمرحلة أولى، ونحن راضون عن النتائج الأولية لها. العمل المشترك لقطاعات الداخلية وترقية اللامركزية والتنمية المحلية، التحول الرقمي وعصرنة الإدارة، الوزارة المنتدبة المكلفة بالميزانية بالإضافة للتجهيز والنقل، أظهر نتائج ملموسة من حيث انسيابية المرور في المقاطعات النموذجية المذكورة، كما نتج عنه عصرنة مسار تطبيق المخالفات المرورية ورقمنتها طبقا لمدونة قانون السير.
وقد ساهم القطاع بالقيام بتهيئة بعض المحاور الطرقية والتقاطعات التي تشهد فوضوية في حركة السير مع وضع الإشارات الأفقية والعمودية الضرورية لتحسين تنظيم حركة السير.

مجلة الشعب: هل من كلمة تودون توجيهها بالمناسبة؟

معالي الوزير: إن السياسة العامة للحكومة التي صادق عليها البرلمان مؤخرا، هي ترجمة لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني «طموحي للوطن»، وسيعمل القطاع؛ بإشراف من معالي الوزير الأول السيد المختار ولد أجاي؛ على ترجمة المكونات المنوطة به على أرض الواقع، مع مراعاة ما تقتضيه المرحلة من تنسيق مع القطاعات المعنية وبالصرامة في تنفيذها للوصول للأهداف المنشودة.

الحملة الوطنية للحد من الاختناقات المرورية..

ضـــــوء في نهـــــاية نفـــــق

إعداد/ محمد الأمين سيدي بوبكر

على عكس ما عليه الحال من اختناق مروري وتكدس للسيارات، وفوضوية في الوقوف والتوقف بعدة ملتقيات طرقية داخل العاصمة نواكشوط، وعلى خلاف ما عهد الناقلون والمتنقلون منذ عقود، تجري حركة السير بانسيابية وانتظام على وقع صافرات عناصر شرطة المرور وسط شوارع أخرى من قبيل ملتقى كلينك وBMD (قلب المدينة النابض).

ففي حين يشكو بعض الناقلين والمتجولين بفعل ضياع وقتهم وتعريض حياتهم وممتلكاتهم للخطر نتيجة عدم احترام القوانين الناظمة للسير في ملتقيات طرقية ببعض مقاطعات العاصمة، يبدي آخرون في مقاطعتي لكصر وتفرغ زينة ارتياحهم لسير الحملة الوطنية للحد من الاختناقات المرورية مؤكدين الحاجة الماسة للإسراع في تعميمها على مختلف أنحاء العاصمة وعموم التراب الوطني.

سيد أحمد؛ ناقل بين ملتقى الطرق المعروف باسم «أفاركو» ووقفة الصكوك؛ يقول لمجلة الشعب إن هذه الحملة تأخرت كثيرا ويجب الإسراع في تعميمها على بقية المقاطعات، مضيفا: «أصبحت الآن بعد بدء الحملة أذهب من أفاركو إلى الوقفة وأعود في نفس الوقت تقريبا الذي كان يستغرق الذهاب أو الإياب»، مبديا تخوفه من توقف الحملة بعد حين.

وعلى مقربة من سيد أحمد يقول طالبن؛ وهو في طريقه لعيادة أحد أقاربه بالمستشفى الوطني؛ إن عليه السير على الأقدام مسافات طويلة نتيجة عدم السماح لأصحاب سيارات الأجرة بالتوقف إلا في مناطق محددة، مشيدا بدور الحملة في انسيابية المرور وفتح الطريق خصوصا لسيارات الإسعاف والحماية المدنية والأجهزة الأمنية التي تكتسي طابعا استعجاليا في الغالب.

وغير بعيد من سيد أحمد وطالبن يسترسل معط الله؛ وهو ناقل بين ملتقى آفاركو

وتوجنين؛ في سبر أضرار الاختناقات المرورية، مشيدا بالحملة الوطنية للحد من هذه الاختناقات التي أكد أنها ساهمت بشكل ملحوظ في انسيابية الحركة بشوارع رئيسية مثل شارع جمال عبد الناصر، داعيا إلى عدم التساهل في تنفيذها للفصل بين الناقلين ومن وصفهم بـ الانتهازيين.

وتابع قائلا: «نحن كنا نقضي زهاء نصف ساعة وأكثر في بعض الأحيان هنا بين آفاركو والإذاعة»، لكن يستدرك معط اللّه: «هذا لا يكفي لأن هذا المحور وحده يتضمن عدة بؤر اختناق مثل ملتقى مدريد ولكبيد ومنطقة العيادات وتنسويلم والوقفة وما أدراكم ما الوقفة.

وعلى غرار هؤلاء تواتر ناقلون آخرون في وقفة توجنين وملتقى مسجد النور في أحاديث لمجلة الشعب، على ضرورة توسيع نطاق الحملة لتشمل كل مقاطعات العاصمة، معربين عن امتعاضهم من الفوضوية التي تعيش بعض التقاطعات الطرقية وما يسببه احتلال جنبات بعض الطرق من قبل الباعة، والتوقفات العشوائية، وعدم احترام مسارات السير، من اختناقات مرورية تشهد ذروتها في أوقات بدء الدوام الرسمي ونهايته.

بعض المارة والمتسوقين بملتقى سوق كلينك أعربوا لـ «الشعب» عن ارتياحهم وتثمينهم لما تمخضت عنه الحملة الوطنية للحد من الاختناقات المرورية من تحرير لجنبات الطرق من الباعة، وإنزال العقوبات الرادعة بأصحاب السيارات والناقلين الذين كانوا يسدون منافذ السوق بالتوقفات العشوائية على الأرصفة، مشيرين إلى أن هذه الإجراءات لم تسهم في انسيابية حركة المرور فحسب؛ بل تعدتها إلى تعزيز أمن المواطنين وممتلكاتهم، وساهمت إلى حد كبير في القضاء على ظاهرة النشل داخل هذه السوق.

السائق محمد فال بدوره أشاد بالجهود المقام بها في إطار الحملة الوطنية للحد من الاختناقات المرورية، مضيفا أنهم كسائقين باتوا يعانون من ندرة المواقف، وأصبح لزاما عليهم قطع مسافات طويلة من أجل إيجاد مواقف لإنزال زبنائهم، ما قد يثير امتعاضهم ويسبب ملاسنات، ويضيع عليهم الكثير من فرص التوقف لركاب آخرين خارج المواقف، تفاديا للمخالفات.

وطالب محمد فال؛ وهو يمارس النقل بين ملتقى ولد اماه وملتقى طرق أميرة (الحوتات)؛ بوضع إشارات مرورية واضحة تبين الأماكن التي يسمح بالوقوف والتوقف عندها لإرشاد الركاب وإقامة الحجة على الناقلين، مؤكدا أنهم ملتزمون بقانون السير لكن لم تتوفر لهم الوسائل الضرورية لذلك على حد وصفه.

ودعا إلى تكوين عناصر الأمن المكلفين بتنفيذ قانون السير، منبها إلى أنهم كسائقين في بعض الأحيان يتعرضون لفرض عقوبات على مخالفات لم يرتكبوها، لعدم كفاءة أو انتباه بعض العناصر.

الناشط في المجتمع المدني الأستاذ محمد الأمين ولد الفاظل؛ مؤسس مبادرة «معا للحد من حوادث السير»؛ اعتبر حركة السير في موريتانيا تتسم بالفوضوية وغياب الرقابة، مضيفا أن من يتابع الطريقة التي يقود بها المواطنون سياراتهم يتولد لديه انطباع بأنهم جميعا متفقون على التوجه نحو الانتحار الجماعي لعدم احترام إشارات المرور وعدم التقيد بإجراءات السلامة المرورية.

واعتبر ولد الفاظل كثيرا من الاختناقات المرورية بسبب مسلكيات السائقين، مؤكدا أن هناك من لا يتوقف عند الإشارة الحمراء، ومن لم يضع حزام الأمان طوال حياته، حتى أن البعض صار يخدع بعض السيارات الحديثة ويوهمها أنه يرتدي حزام الأمان لوقف الإنذار الذي كانت تصدره إذا لم يتم ربط الحزام، كما يرتديه البعض حين يقترب من عنصر أمن وحين يتجاوزه ينزعه منتشيا لأنه استطاع خداع العنصر وفي الواقع هو خادع لنفسه، حسب تعبيره.

ودعا ولد الفاظل إلى مواصلة الحملة مهما كلف ذلك من ثمن، والصرامة في تنفيذ قانون المرور وتكثيف التوعية والتحسيس بقوانين السير وإجراءات السلامة المرورية، وطالب بتخصيص بعض الحصص الدراسية للسلامة الطرقية، مستغربا عدم إشراك هيئات المجتمع المدني في الحملة الوطنية للحد من الاختناقات المرورية.

مدير لجنة السلامة الطرقية، المفوض الإقليمي عبد اللّه ولد امبارك، بين أن من صميم دور الشرطة الوطنية ضمان انسيابية حركة المرور، مؤكدا أن ذلك لن يتأتى إلا من خلال التطبيق الصارم للقوانين الناظمة

للسير بما فيها تسجيل المخالفات وفرض العقوبات، والعمل على تغيير بعض مسلكيات المواطنين.

وأضاف في حديث لـ «مجلة الشعب» أن عدم احترام إشارات المرور، والقيادة في الاتجاه الخاطئ، وعدم احترام الأولوية، والتجاوز من اليمين، والإفراط في السرعة، وركن السيارات في غير الأماكن المخصصة لها، وتغيير المسار في الوقت والمكان غير المناسب، وتغيير الاتجاه المفاجئ دون وميض، واستخدام الهاتف أثناء القيادة، هي أبرز المخالفات الشائعة؛ معتبرا عدم

انسيابية حركة المرور يعود لضعف وعي المواطنين بضرورة تنظيم السير، والتزايد المستمر لأعداد المركبات، وندرة المواقف.

وتابع المفوض الإقليمي: «في إطار التدابير الرادعة المتخذة لضمان احترام قانون

السير وإجراءات السلامة، قامت الشرطة بوقف حوالي 400 مركبة خلال الأسبوع الأول فقط من الحملة، مستعرضا جوانب من جهود الأجهزة الأمنية في ضبط وتنظيم حركة المرور.»

وأكد المفوض الإقليمي عبد الله ولد امبارك، أن الشرطة تبذل قصارى جهدها، منبها إلى أن العقبة الكبرى التي تواجههم هي عقلية المواطن.

ولاحظ المفوض الإقليمي زيادة مفرطة في أعداد المركبات المتجولة، مضيفا أن دراسة أعدتها وزارة التجهيز والنقل، سجلت مرور 6000 سيارة عبر ملتقى BMD وحده كل ساعة.

وذكّر بخطر تكرار أرقام السيارات، داعيا إلى الرقابة الصارمة على لوحات الترقيم، ونقل عن دراسات أن أكثر من 85% من قضايا الجريمة حول العالم تتورط فيها مركبات.

ويبقى الالتزام بقانون السير وقواعد السلامة المرورية والوفاء بحق الطريق هو السبيل الأوحد للحد من الاختناقات المرورية، وهو سلوك حضاري يعبر عن رقي مجتمعي، ومسؤولية وطنية وواجب ديني وأخلاقي قبل أن يكون حملة حكومية، فهل تكون الحملة الوطنية للحد من الاختناقات المرورية ضوءا في نهاية النفق؟

الأسباب البنيوية لأزمة المرور في العاصمة انواكشوط

إعداد: كراي ولد احميد

تعتبر الاختناقات المرورية أبرز الإشكاليات المطروحة في مدينة انواكشوط، لما لها من تداعيات سلبية تقف أمام انسيابية حركة النقل بين مختلف مقاطعاتها مما يتطلب من الإدارات المعنية بمعالجتها وضع استراتيجية متكاملة للقضاء عليها بطريقة نهائية .

وتكمن أسباب الازدحام المروري -الذي بات مشهدا يوميا مألوفا- في عدة عوامل من أبرزها فوضوية السائقين والعقلية غير المنضبطة لديهم وعدم التزامهم بالقوانين المنظمة للسير، إضافة إلى احتلال الأرصفة لأغراض تجارية وتسويقية ومخالفة إشارات المرور وغياب مساحات مخصصة لمحطات النقل الداخلية وعدم استخدام المواطنين لوسائل النقل العمومي.

وفي مقابلة له مع «مجلة الشعب» قال السيد عالي ولد ايده، مدير النقل الحضري بسلطة تنظيم النقل الطرقي، إن أسباب الاختناقات المرورية بالعاصمة انواكشوط متعددة ومن أبرزها عقلية المواطن التي تشكل نسبة كبيرة من سبب انتشار الاختناقات المرورية في جميع الشوارع الرئيسية، مبينا أن عدم انضباط سلوك المواطن وتجاوزه للقوانين وعدم تقيده بإشارات المرور، عوامل تفاقم الإشكالية.

وقال إن البنية الهيكلية للمدينة تعد سببا في زحمة المرور، حيث تتمركز جميع المصالح الإدارية والتجارية والمصالح الاستشفائية والمؤسسات التعليمية في منطقة جغرافية واحدة.

وأضاف أن هذه الوضعية جعلت وجهة غالبية الساكنة -من عمال وطلبة ومتسوقين ومرضى- واحدة في أوقات الدوام الرسمي، لهذه الإدارات من ساعات الصباح الأولى إلى غاية المساء وهو ما يشكل ازدحاما مروريا خانقا في هذه الأوقات المذكورة في وسط المدينة.

وأكد السيد المدير أن استغلال الأرصفة من طرف الباعة المتجولين واحتلالهم لمساحاتها يعد سببا من أسباب هذه الظاهرة، حيث أصبحت الملتقيات الطرقية الكبرى محلات

تجارية تعرض فيها مختلف البضائع بصورة فوضوية تشوه صورة العاصمة.

ونبه إلى أن هذه الأرصفة من المفروض أن تكون بها أماكن محددة للتوقف المؤقت للسيارات مما دفع بعض السائقين إلى التوقف فوق الطرق وهي مخالفة يعاقب عليها قانون

السير وتفضي في أغلب الأحيان إلى اختناق مروري يحد من انسيابية حركة السير.

وشدد السيد عالي ولد ايده، على أهمية وجود مساحات مخصصة لجميع محطات سيارات الأجرة على مستوى مختلف المقاطعات لأن غيابها يشكل عائقا كبيرا أمام تسهيل حركة المرور، وهو ما يحتم وجود محطات نقل خارج دائرة ملتقيات الطرق بطريقة منتظمة.

وأشار إلى أن وجود أربع محطات نقل في ملتقى طرق واحد ليس مقبولا لما له من تداعيات سلبية على النقل كما هو الحال قبل بداية هذه الحملة التي تسعى الدولة من خلالها إلى محاربة هذه الإشكالية داخل العاصمة بصورة نهائية.

ونبه السيد المدير إلى ضرورة وجود مساحات لتوقف السيارات الخصوصية، فمن المعروف أن وسط العاصمة يستقبل يوميا عددا هائلا من سيارات عمال الإدارات والأسواق والمستشفيات والعيادات الخصوصية، فلو وجدت مساحات لكل مؤسسة أو سوق أو مستشفى لساهم ذلك بشكل كبير في انتظام حركة النقل.

واشاد السيد عالي ولد ايده بدور وسائل النقل العمومي الرائد في تخفيف أزمة النقل، داعيا المواطنين إلى استخدام وسائل النقل العمومي الذي يقلص عدد السيارات في وسط العاصمة.

وذكر السيد المدير، أن الدولة الموريتانية أطلقت حملة لمواجهة أزمة الاختناقات المرورية في العاصمة بمشاركة عدد من القطاعات الحكومية، بينها وزارة الداخلية وترقية اللامركزية والتنمية المحلية ووازرة التحول الرقمي وعصرنة الإدارة، ووزارة التجهيز والنقل، ووزارة الثقافة والفنون والاتصال والعلاقات مع البرلمان.

وختم السيد المدير، حديثه لنا، بالقول إن هذه الحملة كانت نتائجها فعالة في انسيابية حركة المرور وهو ما كان واضحا بجلاء في الشوارع الكبرى وخاصة في مقاطعتي تفرغ زينه ولكصر، حيث شهدت انسيابية للنقل وحدا من الاختناقات المرورية بشكل واضح.

إجراءات واعدة لتسهيل تنقل المواطنين والحدِّ من الازدحام المروري

إعداد: الديده ولد القاظي

تُعدُ مشكلة حركة السير واحدة من التحديات الكبرى التي تواجهها المدن الكبرى في العديد من الدول، لأن الازدحام المروري لا يؤثر فقط على جودة الحياة اليومية للسكان، بل يمتد تأثيره ليشمل الاقتصاد والبيئة أيضا.

ومن هذا المنطلق، اتخذت الحكومة عدة إجراءات لتسهيل حركة السير وضمان انسيابية المرور، كالتطبيق الصارم لقانون السير، إذ يعتبر التطبيق الصارم لقوانين السير من أهم العوامل التي تساهم في تنظيم حركة المرور، حيث يُصبح السائقون أكثر التزاما بالسرعات المحددة، واحتراما لإشارات المرور، وامتثالا لقواعد الأولوية.

ومثل هذه الأمور يقلل بشكل كبير من الحوادث المرورية ويُسهم في تقليل الازدحام المروري، كما يُرسل التطبيق الصارم لقوانين السير رسالة واضحة للمواطنين بأن التهاون في احترام القانون لن يُسمح به، مما يعزز الانضباط العام ويحد من الفوضى على الطرق.

ولتسليط الضوء على ما قام به قطاع التجهيز والنقل في هذا الإطار، التقت «مجلة الشعب» مع مدير النقل الحضري بسلطة تنظيم النقل السيد عالي ولد أيده، حيث أكد لها أن الاستراتيجية التي يعتمدها القطاع حاليا حتى عام 2026، تتضمن إنشاء بنى تحتية وتحديد مسارات خاصة ومحجوزة لباصات النقل.

وأبرز أنه في إطار هذه الاستراتيجية، تم تحديد إجراءات خاصة لسيارات الأجرة تمثلت في تحديد ألوان خاصة لكل ولاية ووضع شعار خاص يتضمن رقما تسلسليا لكل ولاية (ولاية نواكشوط الغربية 13)، (ولاية نواكشوط الشمالية 14)، (ولاية نواكشوط الجنوبية 15)، مشيرا إلى أن هذه الإجراءات تم العمل بها على مستوى سيارات "التوك توك"، حيث تم وضع ألوان خاصة لكل ولاية، والشعار والرقم التسلسلي، إضافة إلى تحديد حيز جغرافي لهذا النوع من السيارات ومنع ولوجها إلى وسط المدينة تفاديا للزحمة.

وفي مجال القوانين المنظمة للنقل الحضري أكد أن المقرر الخاص بسيارات الأجرة؛ التي تعمل عن طريق التطبيقات الإلكترونية؛ تم إصداره، مبرزا أنه تم استدعاء الشركات العاملة في هذا المجال من أجل العمل بمقتضيات هذا المقرر.

وأضاف أن سلطة تنظيم النقل الطرقي قامت بإحصاء ميداني تمخض عنه إحصاء حوالي 95 مرآب نقل نشط في العاصمة نواكشوط، تضم 1378 سيارة، حيث أخذت بيانات السيارات وسائقيها، مع تحديد نقاطها ومسارات رحلاتها والاتحادية التي تتبع لها.

وبين أن هذه الإجراءات ستمكن من تحديد الناقل المهني من غيره، كما ستساهم في تحديد معايير لسيارات الأجرة في العاصمة، مبرزا أن الممتنعين عن التقيد بهذه الإجراءات سيتم حرمانهم من هذه الخدمة.

وأبرز أن القطاع يطمح إلى أن يكون هناك تكامل بين باصات النقل العمومي وسيارات الأجرة وناقلي "توك توك"، من خلال تحديد أماكن لتوقف باصات النقل عند ملتقيات الطرق الرئيسية، على أن تقوم سيارات

الأجرة بنقل الأشخاص من هذه الملتقيات إلى وسط المدينة، كما يقوم "التوك توك" وسيارات الأجرة بنقلهم إلى ملتقيات الطرق المحددة.

وقال إن الهدف من هذه الإجراءات، هو تسريع عملية تنقل المواطنين داخل المدينة، والحد من الازدحام المروري والعمل على تحسين مظهر المدينة.

وأبرز أنه في إطار هذه الحملة الأخيرة الهادفة إلى تسهيل حركة المرور، قامت السلطة بإجراءات عديدة مواكبة لهذه الحملة، وذلك بتنظيم 17 مرآبا لسيارات النقل في مقاطعتي لكصر وتفرغ زينه مزودة بإشارات ولافتات وخزانات للمياه وبيت للسائقين.

وأوضح أنه تم إبعاد الباعة غير المصنفين عن الساحات العمومية وجنبات الطريق بالتعاون مع وزارة الداخلية، ووضع آلية للرقابة الدائمة على الطريق، من خلال فرق مشكلة من سلطة النقل وفرق أمنية تراقب المرائب وحركة الباعة الصغار على جنبات الطريق .

وأبرز أن القطاع عمل على خلق الوعي بتغيير المسلكيات سواء من خلال الناقلين العموميين وهو بالفعل ما قامت السلطة بإجرائه من خلال اجتماعاتها باتحاديات ونقابات الناقلين، حيث ألزمتهم بضرورة احترام قوانين السير وعدم حجز الأمكنة العامة غير المخصصة لتوقف السيارات.

دور الشرطة في معالجة الاختناق المروري:

إجراءات صارمة لتسهيل التنقل وانسيابية ملحوظة في عملية المرور

إعداد/ أحمدو ولد آكّاهْ

من الأمور الملحة والمطروحة منذ فترة إنشاء شرطة خاصة بالمرور، نظرا لتعلق أمن المرور بحياة المواطنين والسكينة العامة بشتى نواحيها، وهو ما سعت السلطات العليا في البلد بتوجيهات من فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني إليه عن وعي ودراية.

وأود أن أشير هنا إلى أنه في هذا السياق تم إنشاء مفوضيات لأمن المرور في ولايات انواكشوط الثلاث بعد دمج التجمع العام لأمن الطرق في الشرطة الوطنية بموجب القانون رقم 23-028، المصادق عليه من طرف الجمعية الوطنية بتاريخ: 30 نوفمبر 2023، وذلك بعد أن بينت التجربة والممارسة أن التداخل في الصلاحيات بين الأجهزة الأمنية أدى إلى تشتيت وسائلها وأثر سلبا على انسجامها؛ وبعد دراسة علمية للموضوع أكدت ضرورة وضع حد لهذه الثنائية من خلال دمج التجمع العام لأمن الطرق كليا في الشرطة الوطنية بهدف تعزيز الأمن الداخلي وضمان نجاعة أكبر وتنسيق أدق لعمل الشرطة بصفة عامة.

وهكذا تم تمثيل أمن الطرق في الإدارة العامة للأمن الوطني، وفتح مفوضيات في بعض المقاطعات والتجمعات الحضرية الكبيرة داخل البلاد مع بداية العام الحالي.

وقد مكن هذا الاندماج من إقامة تنسيق أكثر فعالية وكفاءة للعمل الشامل للشرطة الوطنية؛ مما يضمن تعزيز الأمن الداخلي من خلال تجميع الموارد وتوحيد التسلسل القيادي.

ولملامسة هذا الموضوع أجرت مجلة الشعب الشهرية لقاء مع الضابط محمد الأمين الطيب مفوّض المفوضية الخاصة بأمن المرور بولاية انواكشوط الغربية حيث عرّف الاختناق المروري بأنه: «زحمة للسيارات والمركبات في نقاط معينة في أوقات محددة هي أوقات العمل غالبا».

مهام المفوضية

وأفاد المفوّض أن مهام المفوضية تتمثل في النقاط التالية بشكل عام:

- توفير الأمن للمواطن في الشارع العام وفي مختلف المحاور الطرقية؛
- السهر على انسيابية المرور بصورة دائمة في الولاية؛
- ضبط المخالفات التي يرتكبها أصحاب المركبات وتنفيذ القانون في حقهم؛
- المساعدة في حفظ الأمن العمومي وتحقيق السكينة العامة؛
- الحضور المكثف والمستمر على الشوارع وملتقيات الطرق من أجل المراقبة والحفاظ على انسيابية المرور.

من جهود المديرية العامة للأمن الوطني

أكد المفوّض أن المديرية العامة للأمن الوطني واكبت الجهود المبذولة من أجل تحسين عملية المرور، وفي هذا الإطار تمت إعادة هيكلة الإدارة من خلال:

- استحداث مديرية خاصة بالمرور والسلامة الطرقية؛
- إنشاء تجمع أمن المرور؛
- إنشاء 3 مفوضيات خاصة بأمن المرور في مدينة انواكشوط، موزعة على ولاياتها الثلاث؛
- استحداث 4 مفوضيات للمرور في كل من داخلت انواذيبو، اترارزة، تيرس زمور، لبراكنه.

وتعمل هذه المصالح كلها حسب خطط عملية يتم تحيينها بشكل مستمر من النواحي البشرية واللوجستية والمادية.

وقال الضابط المفوض إن الإدارة العامة للأمن الوطني مصممة على حفظ ما تم من إنجازات، والمضي قدما نحو قدر كبير من التحسين في المستقبل، فالتفكير قائم وجاد من أجل استحداث مفوضيات للمرور في ولايات أخرى.

دور الشرطة في إنجاح الحملة الوطنية لتأمين الانسيابية والحد من الاختناقات المرورية

في إطار الحملة الوطنية لتأمين الانسيابية والحد من الاختناقات المرورية، التي أشرف على انطلاقها فاتح سبتمبر الماضي، معالي وزير الداخلية وترقية اللامركزية والتنمية المحلية السيد محمد احمد ولد محمد الأمين، رفقة معالي وزراء: التحول الرقمي وعصرنة الإدارة السيد أحمد سالم بده أتشفغ، والتجهيز والنقل السيد اعل ولد الفيرك، والثقافة والفنون والاتصال والعلاقات مع البرلمان، الناطق باسم الحكومة، السيد الحسين ولد مدو، أوضح المفوض أنه تم وضع خطة متكاملة من أجل نجاح هذه الحملة في مقاطعات ولاية انواكشوط الغربية (تفرغ زينه، لكصر، السبخة)، وذلك من خلال:

- تكليف المفوضيات الخاصة بأمن المرور بتنفيذ هذه الخطة؛
- توفير المصادر البشرية واللوجستية والفنية التي تساعد على ضبط العمل بشكل مريح.

وأوضح المفوض أن نتائج الحملة الوطنية لتأمين الانسيابية والحد من الاختناقات المرورية بدأت تؤتي أكلها بصورة مُرضية وواضحة للعيان، ضاربا أمثلة حية على انسيابية المرور، ومن جملة ما تحقق

بالفعل وخلال أسبوعين فقط من انطلاق الحملة:

- انسيابية ملحوظة في المرور، فالناظر لملتقى (BMD)، أو ملتقى مجمع العيادات (اكلينيك)، أو آفاركو، سيلاحظ تحسنا بينا على مستوى انسيابية وحركة السير في هذه الأماكن التي كانت تشهد ازدحاما شديدا قبل هذه الحملة؛
- إزالة جميع العراقيل التي كانت تسبب الاختناق المروري مثل إزاحة الباعة المتجولين ومحتلي الطريق العام عن قارعة الطريق؛
- تنظيم مواقف للسيارات والمركبات؛
- تنفيذ القانون بحق المخالفين لقوانين السير بدون استثناءات، فلا تسامح مع أي مخالف كسر إشارة الضوء، أو توقف على الشارع؛
- بدأ السائقون ينضبطون ويستجيبون بشكل طوعي لإشارات المرور حتى في حالة غياب عناصر الأمن؛

تحسن حركة المرور في انواكشوط.. نتيجة ملحوظة لتضافر الجهود

وأبان المفوّض أن هذا التحسن في حركة المرور نتيجة لتضافر جهود متعددة، من خلال:

- قيام وزارة الداخلية وترقية اللامركزية والتنمية المحلية بدورها عبرَ مراقبة السلطات الإدارية للعمل؛
- أداء الشرطة الوطنية لعملها الميداني؛
- قيام وزارة التجهيز والنقل بتجهيز الطرق وصيانتها وتهيئة الأرصفة ومواقف السيارات؛
- توفير وزارة التحول الرقمي وعصرنة الإدارة للمتطلبات الفنية والوسائل الرقمية التي تسهل العمل وتضبطه؛
- مشاركة وزارة الثقافة والفنون والاتصال والعلاقات مع البرلمان، من خلال مؤسسات الإعلام العمومي التي تقوم بالتحسيس والتعبئة الإعلامية.

حوادث المرور.. نتيجة التهور القاتل..

وأوضح الضابط محمد الأمين الطيب مفوّض المفوضية الخاصة بأمن المرور بولاية انواكشوط الغربية، أن حادث المرور

لا يقع أبدا بشكل عشوائي، بل هو نتيجة لسلوك محفوف بالمخاطر، فالتسرع وعدم الالتزام بقوانين السير، والسياقة في حالة السكر... هي التي تسبب الاصطدامات.

وأضاف المفوض أن حوادث المرور في موريتانيا تُكلف سنويا في المتوسط، خسارة ما بين 150 إلى 200 نفس بشرية، وفي بلادنا كما هو الحال في أي مكان آخر، يلقى كثيرون مصرعهم نتيجة لهذه الحوادث المؤلمة، التي يمكن تجنبها، لأن الغالبية العظمى من هذه الحوادث تقع بسبب أخطاء السائقين.

ذلك أن السائق والركاب والراجلين هم فاعلون في حركة المرور ويمكنهم، من خلال تفكيرهم المدني، أن يجعلوا سلوكهم وتنقلاتهم أكثر أمانا ومرونة، فالطريق عبارة عن مكان عام مشترك بين الجميع، ويتطلب ذلك احترام القواعد المشتركة، نظرا لأن «حرية المرور لا تعني بالضرورة حرية المرور كما تريد».

تخطي العراقيل وإيجاد حلول مناسبة

أشار الضابط محمد الأمين الطيب مفوّض المفوضية الخاصة بأمن المرور بولاية انواكشوط الغربية، إلى أن هناك عراقيل واجهت الحملة في بدايتها، لكنها بدأت تزول، واتضح للجميع أن الدولة جادة في هذه الحملة ومستمرة فيها حتى تحقق النتائج المرجوة منها.

ومن هذه العراقيل المطروحة:

- عقلية بعض المواطنين الذين لا يحبون الانضباط؛
- جهل بعض السائقين بقانون المرور؛
- فوضوية محطات نقل الركاب التي تغلق الشارع العام، وقد تم نقل هذه المحطات إلى نقاط مناسبة؛
- مركزية الإدارات والمؤسسات حيث تقع أغلب المصالح والمحلات في وسط العاصمة، حيث يتجه الناس في أوقات الذهاب إلى العمل إلى اتجاه واحد، وعندما يعودون يعودون بالطريقة نفسها؛
- عدم وجود مساحات كافية للتوقف في المدينة، ومع ذلك فقد تم تحديد أماكن للتوقف بالتعاون مع شركات خصوصية، كما أن بلدية تفرغ زينه تقوم بواجبها في هذا الميدان.

وأفاد المفوض إلى أن المديرية العامة للأمن الوطني زودت عناصر الشرطة بنظام معلوماتي لضبط المرور، أدى لتحرير المخالفات بطريقة الكترونية من أجل مراقبة مستوى دفع المبالغ المترتبة على المخالفات بشكل دقيق.

وأبان الضابط محمد الأمين الطيب مفوّض المفوضية الخاصة بأمن المرور بولاية انواكشوط الغربية، أن الشرطة في خدمة الشعب والمواطنين، وما تقوم به من عمل الهدف منه توفير الراحة والرفاهية للمواطن، وتسهيل التنقل عليه، ويأتي عقاب المخالفين لنظم السير في هذا الاتجاه.

وأكد أن الهدف من هذه الحملة ليس جمع الجبايات والضرائب، ولا تغريم المواطن، بل الهدف هو جعل واجهة عاصمتنا ذات مظهر لائق، وتلبية مطلب لسائقي المركبات بتوفير ظروف ملائمة تسهل عملية التنقل والمرور، فالشرطة دوما في خدمة المواطن.

الاختناقات المرورية في العاصمة:

بين تحديات الواقع ورهانات المستقبل

إعداد/ أحمد ولد الشيخ ولد الرباني

أطلقت السلطات العمومية حملة وطنية لتأمين الانسيابية والحد من الاختناقات المرورية في مدينة نواكشوط.

وتعد مشكلة الازدحام المروري ظاهرة تواجه المناطق الحضرية في معظم مدن العالم لأسباب متعددة، منها على سبيل المثال لا الحصر: تجاوز عدد المركبات الطاقة الاستيعابية للطرق، وعدم اكتراث بعض السائقين بقواعد المرور.

وتظهر هذه المشكلة في العاصمة نواكشوط يوميا وبشكل متكرر، وتكون عادة في أوقات التوجه إلى العمل والمدارس، وبعد غروب الشمس.

ولمواجهة هذه الظاهرة التي تفاقمت في العاصمة تقوم جهة نواكشوط والبلديات بجهود مواكبة وداعمة للحملة التي أطلقتها الحكومة للقضاء على هذه الظاهرة غير الحضارية والناتجة عن عدم التقيد بالقواعد والقوانين الناظمة للمرور، الأمر الذي انعكس بشكل سلبي على حركة النقل داخل المدينة، مما أدى إلى معاناة المواطنين في الوصول إلى مراكز عملهم في الوقت المناسب.

وللاطلاع على أهم الجهود التي تقوم بها جهة نواكشوط في هذا المجال، أكدت مديرة النقل والبيئة في الجهة السيدة فاطمة بنت بوخريص، لـ «مجلة الشعب» أن الجهة تبذل جهودا كبيرة للتخفيف من زحمة المرور في العاصمة منذ سنوات من خلال استراتيجية تنموية للمدينة تتركز على البحث عن حلول عاجلة ودائمة لمشكل الاختناقات المرورية وحركة السير في نواكشوط، بوصفها تلامس جميع الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وتسوق وغير ذلك، حيث أن مدينة نواكشوط تشهد في بعض الأوقات اختناقات مرورية كبيرة، تعود لعدة أسباب منها:

- عدم احترام القوانين المنظمة للسير؛
- تهور بعض السائقين في بعض الأحيان؛
- احتلال الشوارع العمومية من قبل الباعة المتجولين وغيرهم؛
- عدم تنظيم مرائب خاصة بسيارات الأجرة الموجودة على أطراف الشوارع في بعض الحالات؛
- نقص البنى التحتية الطرقية والتجهيزات الحضرية الطرقية؛
- النمو العمراني غير المتحَكَّم فيه؛
- تركز الخدمات والمصالح في قلب المدينة؛
- تزايد استخدام السيارات الخاصة والدور المحدود للنقل الجماعي ذي السعة الكبرى.. الخ..

وأضافت السيدة المديرة أن جهة نواكشوط كانت سباقة في البحث عن حلول مستديمة لهذه المشاكل ومواجهة هذه الوضعية، حيث قامت بإعداد مخطط للحركة الحضرية المستديم لنواكشوط (PMUD) بتمويل من الاتحاد الأوروبي، إذ يعد إنجاز هذه الوثيقة الفنية التخطيطية التي تنطلق من تشخيص دقيق لواقع الحركية الحضرية بالمدينة رؤية جديدة للتعاطي مع هذه الإشكالية، من خلال اعتماد منهج تشاركي يقوم على أساس تعبئة جميع الجهات والمؤسسات والشركاء من القطاع الخاص الذين يشكلون الفاعلين الأساسيين في مشهد الحركة الحضرية بالمدينة لوضع خطة مشتركة للتنقل الحضري ورسم رؤية مستقبلية لأفق 2030 أو حتى 2040).

وتضيف السيدة فاطمة بنت بوخريص أن هذا المخطط يأتي منسجما مع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمدينة نواكشوط (SDAU) والذي تمت المصادقة عليه عام 2018، مع التركيز على جميع وسائل النقل المتعلقة بنقل الأشخاص والبضائع، وقد شكل فرصة لتعزيز حوار استراتيجي بناء بين جهة نواكشوط ووزارة التجهيز والنقل وشركة النقل العمومي، وسلطة تنظيم النقل الطرقي، والشرطة والبلديات والاتحادات المهنية الفاعلة في هذا المجال.

وأشارت مديرة النقل والبيئة في جهة نواكشوط أنه تم إعداد مخطط الحركية الحضرية هذا بعد اكتتاب جهة نواكشوط

لتجمع مكاتب دراسات دولية ذات خبرة عالمية متخصصة في المجال، حيث استغرق هذا العمل أكثر من سنة، تم خلالها جمع البيانات اللازمة والقيام بالدراسات الاستقصائية والميدانية المطلوبة مع مواكبة دقيقة من مصالح جهة نواكشوط المختصة وإشراك فعلي لجميع الفاعلين المعنيين، وهو ما مكن من القيام بتشخيص دقيق لواقع الحركة الحضرية بالمدينة وتسليط الضوء على مختلف الرهانات واقتراح السيناريوهات الممكنة لتطوير مخطط الحركية الحضرية في العاصمة.

وفضلا عن ذلك؛ تضيف السيدة المديرة؛ تم إنجاز مخطط الحركية الحضرية هذا وتقاسم نتائجه مع مختلف الفاعلين، حيث ساهمت جهة نواكشوط في إعداد مشروع حركية نواكشوط أفق 2026 المنفذ من طرف وزارة التجهيز والنقل والذي يشكل في الواقع تطبيقا لأهم توصيات هذا المخطط، كما تقوم الجهة عن طريق شريكها بتزويد الشوارع الرئيسية بإشارات المرور بالتنسيق مع السلطات المعنية، كما نظمت الجهة ورشات في جميع ولايات نواكشوط بحضور عمد البلديات وجميع الفاعلين المحليين والناقلين لتشخيص واقع النقل الحضري، وكانت مشاركتهم محل ترحيب، في إطار المواكبة الحالية للحملة الوطنية لانسيابية وتخفيف الاختناقات المرورية، وذلك بالتنسيق الميداني بين الجهة والسلطات العمومية والبلديات من أجل تضافر الجهود في هذا الصدد.

وأشارت مديرة النقل والبيئة في جهة نواكشوط إلى أن رؤية الجهة؛ المحددة ضمن مخطط الحركية الحضرية المستديمة تتمثل في «اعتبار نظام النقل الحضري بمثابة حافز للتنمية الاقتصادية المستدامة. وهكذا يجب أن يضمن هذا النظام الولوج للعمل للجميع والتمكن من الدراسة والرعاية الصحية والتسوق والترفيه وما إلى ذلك خلال فترة زمنية للتنقل معقولة، وبتكلفة مقبولة، وبمستوى جذاب من الراحة».

ولتجسيد هذه الرؤية تم تشكيل مجموعة من السيناريوهات من خلال تطوير نموذج الجاذبية يمكن بحلول عام (2030-2040)، من تصور حجم وتوزيع تدفقات طلبات التنقل بين مناطق المدينة المختلفة وفق مسار «العمل-المنزل» خلال ساعة الذروة الصباحية، وقد مكنت مخرجات هذا النموذج من ملاحظة أساسية هي أن تعزيز العرض في النقل لا يمكن أن يكون محددا كافيا لمواجهة الزيادة الكبيرة في الطلب على التنقل بحلول عام 2040. وهكذا ينبغي إعادة هيكلة الطلب من خلال الترويج لنموذج «مدينة المسافات القصيرة» بنواكشوط الذي ينطلق من ارتباط قوي بين تخطيط المدن وتطوير النقل ويضمن تقليل المسافات التي يقطعها السكان يوميا.

وبالتالي فإن السيناريو- تضيف السيدة المديرة- الذي اعتمدته اللجنة التوجيهية لمخطط الحركية الحضرية التي تضم مختلف الفاعلين في 10 مايو 2023، يعزز هيكل التنمية الحضرية متعددة الأقطاب، إضافة إلى إنشاء عرض معزز متعدد الوسائط، يهدف إلى تقليل الطلب الإجمالي على التنقل في جهة نواكشوط. ولتحقيق ذلك ينبغي تقريب الأنشطة من المناطق السكنية لتقليل المسافات المقطوعة بشكل يومي؛ وتطوير نظام نقل متعدد الوسائط يعتمد على عرض

نقل عام ذي سعة كبرى وفعال ومتكامل ومستدام لتنظيم حركة المرور ومواقف السيارات وتنظيم المجال العمومي.

ولتقريب الأنشطة من المناطق السكنية لتقليل المسافات المقطوعة بشكل يومي ينبغي خلق ديناميكية جديدة على مستوى المراكز الثانوية التي تقدم مجموعة واسعة من الخدمات التي تبرر الذهاب اليومي إلى وسط المدينة في نهاية المطاف، وضمن هذه المركزيات أو أقطاب التبادل متعددة الوسائط، سيصبح مفهوم المدينة «الربع ساعة» حقيقي وواقعي، بحيث يمكن تلبية جميع احتياجات الحياة اليومية الأساسية (السكن، العمل الأكل الرعاية الصحية، التعليم الترفيه...)، في منطقة يمكن التنقل بها سيرا على الأقدام خلال ربع ساعة.

ولتعزيز نظام النقل متعدد الوسائط قالت السيدة المديرة إن هذا النظام يتسم بالكفاءة كما أنه أقل استهلاكا للطاقة، حيث يوصي مخطط الحركية الحضرية بتطوير عرض النقل الجماعي الذي يسمح بالاستجابة لعدد كبير من التنقلات في نفس الوقت، مع الاستفادة من مزايا الأوضاع المختلفة الأخرى، وبالتالي فإن تطوير نظام النقل من نوع الباص ذي الخدمة ذات المستوى العالي BHNS أو الباص السريع العابر BRT سيمكن من الوصول إلى وسط المدينة مع ترشيد استهلاك المجال العام. مما يضمن نقل المستخدمين من الأقطاب الثانوية قيد التطوير إلى وسط المدينة للاستجابة بفعالية أكبر لطلبات التنقل.

أما في المناطق المحيطة فتسمح خطوط حافلات وسيارات الأجرة الجماعية من توصيل الطلب على محاور الحافلات السريعة، الأمر الذي يوفر تشبيكا مناسبا مع المناطق الأقل كثافة من المدينة. بينما تقدم سيارات الأجرة تغطية محلية على مستوى الأحياء.

وبخصوص تنظيم حركة المرور ومواقف السيارات أكدت المديرة، أنها تقتضي تنظيم استخدام الفضاء بشكل عام وأفضل من خلال تقديم مقترحات لإجراء تعديلات على البنية التحتية للطرق وإنشاء مناطق للمشاة، وتركيب معدات إشارات جديدة، وتحسين قواعد المرور وغيرها، حيث تهدف هذه التدابير إلى تحسين السلامة وتدفق حركة المرور وملاءمة البيئة الحضرية، حيث بات من الضروري إجراء دراسة تفصيلية لحركة المرور ومواقف السيارات في وسط المدينة لتحديد هذه التدابير، وهو ما تقوم به جهة نواكشوط في الوقت الحالي، وللوقوف على أهم أسباب الاختناقات والتدابير اللازمة التفضيلية التي ينبغي القيام بها في هذا الصدد،

ولتنفيذ هذا المخطط تشير السيدة المديرة، أنه تم اقتراح تسعة محاور استراتيجية هي:

1. تشجيع اعتماد منهج حكامة متعددة للفاعلين في الحركية الحضرية بنواكشوط؛
2. تقليل الحاجيات للتنقل من خلال اعتماد نموذج عمراني بمسافات قصيرة؛
3. تطوير شبكة نقل جماعي جذابة ومنافسة؛
4. جعل المشي والتنقل على الدراجات نمطا تنقل مختاران لا اضطراريان؛
5. متابعة الزيادة في تنقل الأفراد بواسطة السيارات الفردية والتحكم فيه؛
6. العمل على زيادة مهنية قطاع النقل الحرفي؛
7. تحسين تسيير تدفق السلع والبضائع داخل المجال الحضري؛
8. خفض تأثير الحركية على الصحة العمومية والبيئة؛
9. الإعلام والتحسيس حول رؤية مخطط الأنشطة والقيام بمتابعة ملموسة لتنفيذه.

ولتطبيق التوصيات الواردة في مخطط الحركية المستدامة ترى السيدة المديرة أنه يجب إعداد هيكلة مؤسسية لتحديد الأدوار والمسؤوليات لجميع المتدخلين، وضرورة مشاركة جميع الفاعلين في تنفيذه وتجسيده على أرض الواقع، كما بدأت الجهة في تنفيذ بعض هذه التوصيات بتشجيع النقل الجماعي وربط الأحياء الطرفية فيما بينها وبين شبكة النقل العمومي من خلال إنشاء خطين للنقل يربطان بين بلديتي دار النعيم والرياض مرورا ببلدية توجنين مجهزين بعدة محطات طرقية تحتوي كل محطة على مكان للاستراحة مزود بالطاقة الشمسية لشحن الهواتف والإضاءة الليلية. كما تم تركيب مئات أعمدة الانارة العمومية ذات الألواح الشمسية في عدة مناطق محاذية لهذه الخطوط لتسهيل الحركة بينهم وبشكل آمن خاصة للنساء والأطفال، كما واكبت هذه الأعمال حملة تحسيسية كبيرة في هذ المنطقة لاستخدام هذه الخطوط.

وفيما يخص التنسيق بين جهة نواكشوط والسلطات العمومية في وضع حل نهائي يقضي على ظاهرة الاختناقات المرورية، قالت السيدة المديرة، إن الدولة أنشأت لجنة فنية منبثقة عن اللجنة الوزارية المكلفة بوضع خطة عمل لحل إشكالية المرور، وقد حددت هذه اللجنة أهدافا قريبة المدى منها فتح الشوارع العمومية والملتقيات المعرقلة لحركة المرور، وتطبيق قوانين السير، وأهدافا بعيدة المدى تتمثل في تطوير النقل العمومي. ويجري التنسيق بين الجهة والسلطات العمومية بوصفها صاحبة الاختصاص في تطبيق القوانين المعمول بها والكفيلة بالحد من الاختناقات المرورية والمحافظة على المظهر الحضري للمدينة.

وفي مجال التوعية والتحسيس تعمل جهة نواكشوط على مستويين، الأول المشاركة في البرامج التي تنظمها وسائل الإعلام العمومية في هذا الصدد، والثاني حملة مستمرة على وسائل التواصل الاجتماعي والتي باتت تفرض نفسها ويرتادها عدد كبير من المواطنين.

وفي كلمة أخيرة أكدت مديرة النقل والبيئة في جهة نواكشوط، السيدة فاطمة بنت بوخريص، أن نجاح الحملة الوطنية لانسيابية حركة المرور في العاصمة يتطلب مشاركة جميع المواطنين واحترام المجال العمومي والالتزام بقوانين السير المنظمة لحركة المرور، كما يجب تحريم مركبات نقل البضائع الثقيلة من دخول وسط المدينة في أوقات الذروة وتحويل مخازن التجار إلى أطراف المدينة بدلا من وسطها، وإنشاء مراكز حيوية خارج المدينة، والقيام بحملة تحسيسية لحث المواطنين على استخدام النقل الجماعي.

أما تطبيق مخطط الحركية الحضرية فيحتاج موارد مالية كبيرة تعمل الجهة في الوقت الحالي مع شركائها الدوليين على تمويل بعض توصياته.

وفي إطار الجهود التي تبذلها البلديات للتخفيف من الاختناقات المرورية في العاصمة، أكد عمدة بلدية تفرغ زينة السيد الطالب ولد المحجوب، أن البلدية شريك فعال في هذه الحملة، حيث تعنى بجانبين، أولهما تنظيم المجال العام القريب من الطرق المعبدة وإزاحة الباعة المتجولين عن الطرق المعبدة، فيما تقوم البلدية بالتعاون مع شريك وطني

متخصص بإنشاء أماكن آمنة لتوقف السيارات، وقد نفذ بعضها والبعض الآخر قيد التنفيذ.

وأوضح أن مواقف السيارات ستسيرها شركة متخصصة بالتعاون مع البلدية بحيث تسمح للمواطن بإيقاف سيارته بمكان آمن مقابل مبلغ زهيد، وذلك لتحسين الواقع المروري والتخفيف من الازدحامات وصولا إلى توفير شروط السلامة المرورية للمشاة والمركبات.

وأضاف أن الوكلاء المسؤولين عن هذا العمل يقدمون خدمات مثل حراسة السيارات ونظافة الشارع، منوها إلى أن هذه العملية ستوفر 200 فرصة عمل للشباب.

وأكد عمدة تفرغ زينه، أن الهدف من هذا المشروع ليس فرض جبايات بل تنظيم المدينة والمساهمة في الحد من الاختناقات المرورية، داعيا المواطنين إلى الاستجابة للعملية ومواكبتها واحترام قوانين التنظيم والسير.

بدوره أكد عمدة بلدية الميناء، السيد موسى ولد عبد الله، أن البلدية واكبت حملة تسيير حركة المرور في نواكشوط بالقيام بإجراءات مهمة للحد من الاختناقات المرورية خاصة في مناطق الأسواق والتقاطعات التي توجد فيها عادة زحمة مرورية، مشيرا إلى أن من بين هذه الإجراءات تشكيل فرق ميدانية تراقب الساحات العمومية وتقوم بإخلائها من الباعة المتجولين، وتنظيف بعض الأسواق وتوسيع مداخلها لتسهيل حركة المرور داخلها.

وقال إن البلدية عقدت اجتماعات مع سلطة تنظيم النقل الطرقي واتحاديات الناقلين للتوافق على أماكن جديدة للمرائب داخل البلدية التي يبلغ عددها أربعة عشر مرآبا، مشيرا إلى أن جل هذه المرائب كان يقع في أماكن غير مناسبة بمحاذات الأسواق وبالقرب من التقاطعات الطرقية مما ساهم في زيادة الزحمة المرورية في هذه الأماكن.

وأشار إلى أن البلدية قامت بوضع خطة لتنظيم الأسواق والحد من

الاكتظاظ داخلها تتمثل في خلق ممرات للدخول والخروج لتسهيل حركة السير وانسيابيته.

وأبرز أهمية الحملة التي يجري تنفيذها حاليا على مستوى نواكشوط بصفة عامة في إعطاء شكل لائق للمدينة التي هي عاصمة البلد وواجهته الخارجية.

وأكد عمدة بلدية الميناء، أن البلدية لن تدخر جهدا في مكافحة كافة المسلكيات التي يمكن أن تؤثر على انسيابية حركة المرور، مستعرضا بعض الإجراءات التي تم القيام بها في هذا الإطار كإخلاء جوانب بعض الطرق في البلدية من الباعة المتجولين، وتقديم تعويضات لبعضهم، واستصلاح ساحة عمومية جديدة.

مشروع حركية نواكشوط في أفق 2026:

تطوير البنى التحتية وتحسين جودة وخدمة النقل العمومي الحضري

نحو نقل 150 ألف راكب يوميا على مستوى مدينة نواكشوط

إعداد: الطالب ولد إبراهيم

إظهار نواكشوط بوجهها الحضري اللائق، وتطوير البنى التحتية الخاصة بالنقل العمومي، أهداف من بين أخرى لمشروع حركية نواكشوط في أفق 2026، الذي يأتي أيضا ضمن طموح أكبر يتعلق بجعل أنواكشوط مدينة يسهل العيش فيها، كبرنامج شامل موجه لبلديات نواكشوط التسع، يهدف إلى تضافر جهود كل القطاعات الوزارية لحل أكثر المشاكل إلحاحا وضغطا على السكان، وعلى رأسها بالطبع إشكالية النقل العمومي، من أجل تنظيمه وتحسين جودة خدماته.

المشروع كان قد أشرف على انطلاقته فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، في 24 من نوفمبر 2023، ضمن مرحلة أولى، تشمل بدء تشغيل 50 حافلة جديدة تم اقتناؤها من طرف شركة النقل العمومي، على المحاور الطرقية الرئيسية في العاصمة.

ويتضمن المشروع الذي تنفذه وزارة التجهيز والنقل إدخال 150حافلة وتوسعة المحاور الطرقية من أجل خلق مسارات محجوزة خاصة بالباصات على سبع محاور طرقية رئيسية في المدينة بطول 51 كلم.

كما يشمل المشروع إعادة تنظيم عرض القطاع الخاص في مجال النقل العمومي عبر إدخال 1500 سيارة أجرة جديدة،

وتسوية أوضاع المركبات المتداولة حاليا وحصر حركتها في أطراف المدينة.
وسيكون باستطاعة شركة النقل العمومي مع نهاية تنفيذ مختلف الإجراءات المتعلقة بهذا المشروع نقل 150 ألف راكب يوميا على مستوى مدينة نواكشوط، وهو ما يشكل ضعف قدرتها الحالية.
تنفيذ مشروع حركية نواكشوط، في أفق 2026، من شأنه أن يضمن نظام نقل عمومي فعّال عبر مسارات محجوزة، وسيتم الإعلان عن اكتمال المرحلة الأولى منه في إطار تدشيناتِ الذكرى الرابعة والستين لعيد الاستقلال الوطني وهي مرحلة ستتمثل في:
- اقتناء مائة واثنتي عشر (112) حافلة جديدة، وذات جودة عالية.
- توسعة ثلاثة محاور رئيسية: محور التآزر- جسر الصداقة؛ محور توجنين- العيادة المجمعة؛ محور الصداقة مرورا بشارع جمال عبد الناصر إلى الجامعة واعتماد مساراتٍ مخصصة للباصات.
وتناهز التكلفة المالية لمشاريع البنى التحتية المتعلقة بالمشروع 5.5 مليار أوقية جديدة، ممولة بالكامل من ميزانية الدولة.
ومن بين هذه المشاريع بناء مقر لشركة النقل العمومي، وتشييد 35 كلم جديدة من شبكة الطرق الحضرية في نواكشوط.
وتهدف هذه المشاريع إلى تطوير البنى التحتية للنقل وتحسين جودة وخدمة النقل العمومي الحضري للأشخاص، ما سيعطي وجها حضاريا للعاصمة.
مشروع حركية نواكشوط في أفق 2026 سيساهم في تهيئة وتوسعة 5 محاور، بطول 51 كلم داخل العاصمة، إضافة إلى اقتناء الحافلات وإعادة تنظيم عرض شركة النقل، ووضع نظام تسيير ذكي للمرور، وإعادة تنظيم وسائط النقل الأخرى.
أما مشروع مقر شركة النقل العمومي، فيتعلق ببناء وتجهيز مقر من ثلاثة طوابق مع جميع ملحقاته التي تشمل مسجدا ومرافق لأغراض الحراسة ومواقف لسيارات العمال والزوار.
كما يشمل المقر مركزا لصيانة وركن واستغلال الباصات، وآخر للصيانة الدورية، كالصيانة الميكانيكية والفنية،

ومخزنا للمحروقات بسعة 40 ألف لتر، على أن يتم تنفيذ المشروع على مدى 7 أشهر.
كما شمل المشروع بناء 35 كلم مربع من شبكة الطرق الحضرية في نواكشوط، قامت بها شركةATTM ، بإشراف المختبر الوطني للأشغال العمومية.

مكونات داعمة للمشروع

مشروع حركية نواكشوط في أفق 2026 يترافق مع إنجازات أخرى في ميدان البنى التحتية للنقل الحضري على مستوى العاصمة من شأنها أن تشكل عنصر دعم له وآليات تتكامل فيها هذه المشروعات من أجل تحقيق الهدف الأوحد المتعلق بإضفاء وجه حضري لنواكشوط، ودعم البرنامج الأكثر شمولية المتعلق بجعل نواكشوط مدينة يسهل العيش فيها.
من هذه المشاريع، مشاريع البنى التحتية المتعلقة بالجسور حيث تم في هذا الإطار الإعلان خلال الأشهر الماضية عن الانتهاء من أشغال جسر تقاطع طرق باماكو المنفذ في إطار برنامج أولوياتي الموسع.
كما تقترب الأشغال من نهايتها على مستوى جسر مدريد أو ما يسمى ب «جسر الصداقة»، ودخوله في الخدمة قريبا، حيث ينتظر أن تنتهي الأشغال فيه نوفمبر القادم، حيث سيتم تدشينه في إطار الاحتفالات المخلدة للذكرى الـ64 لعيد الاستقلال الوطني.
وتقترب الأشغال من نهايتها أيضا على مستوى جسر آخر هو جسر «الحي الساكن» الذي يتوقع دخوله في الخدمة خلال نهاية الأشهر المتبقية من العام الجاري 2024.
كما يتوقع أيضا أن يتم إطلاق برنامج النقل الحضري، على مستوى محورين أساسيين في نهاية العام الجاري 2024.
مشاريع الجسور ستشهد أيضا حركية في السنوات القليلة المقبلة مواكبة لمشروع حركية نواكشوط 2026 من خلال الجهود المبذولة حاليا لحشد التمويل من أجل البدء في الدراسات التفصيلية، الخاصة ببناء أربعة جسور أخرى في نواكشوط.
ومن المشاريع الداعمة لمشروع حركية نواكشوط 2026، مشروع الترامواي بنواكشوط، حيث تم تمديد مذكرة التفاهم الموقعة بين القطاع وشركة المقاولون العرب.
ومن هذه المشاريع أيضا البرنامج الاستعجالي لتنظيم حركة المرور والحد من الاختناقات المرورية في مدينة نواكشوط، وهو برنامج يهدف إلى الحد من الاختناقات المرورية في نواكشوط وفرض الالتزام بقوانين السير.
وشمل فتح محاور طرقية جديدة وتوسعة الطريق العام ومنع احتلاله وزيادة عدد إشارات المرور في المفترقات الطرقية ونقل المخازن خارج المدينة وتنظيم دخول الشاحنات إلى الوسط الحضري وتشييد مواقف للسيارات وتشديد الرقابة وفرض احترام القانون بالاستعانة بما تتيحه تكنلوجيا الاتصال من إمكانات.

السلامة الطرقية في موريتانيا:

رؤية وطنية متكاملة لإنقاذ الأرواح وبناء مجتمع آمن

إعداد: البراء ولد محمدن

تشهد موريتانيا اليوم تحديا متزايدا في مجال السلامة الطرقية، مع الارتفاع المطرد في عدد حوادث السير، والتي أودت بحياة العديد من المواطنين وتركت آخرين يعانون من إعاقات دائمة.

هذا الواقع المأساوي دفع الحكومة الموريتانية إلى اتخاذ إجراءات حازمة، واضعة قضية السلامة الطرقية في صدارة أولوياتها.

وقد أطلق فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد الشيخ الغزواني، استراتيجية وطنية شاملة تهدف إلى الحد من الخسائر المرورية وتحسين قطاع النقل، بما يعزز من الأمان على الطرقات.

استراتيجية وطنية طموحة: خريطة طريق نحو طرق أكثر أمانا

في إطار هذه الجهود تواصل وزارة التجهيز والنقل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية، والتي جاءت بتوجيهات من رئيس الجمهورية، وتحت إشراف مباشر من الوزير الأول.

وفي هذا السياق، قال مدير الوقاية والسلامة الطرقية، السيد مالك فال، في تصريح لـ «مجلة الشعب» أن هذه الاستراتيجية تعتمد على خمسة محاور أساسية، تهدف إلى معالجة كافة جوانب الحوادث المرورية وتعزيز البنية التحتية لتحقيق الأمان على الطرق.

1. تعزيز تطبيق القوانين والنقل المتعدد الوسائط

يعتبر تطبيق القوانين المرورية بحزم أحد أهم أسس هذه الاستراتيجية، حيث تعمل الحكومة على فرض التزام صارم من السائقين بقواعد المرور.

كما تسعى لتقديم خيارات نقل متنوعة وآمنة، تشمل تعزيز استخدام الحافلات والقطارات، وتطوير النقل المتعدد الوسائط كأداة فعالة لتخفيف الضغط على الطرق الرئيسية.

2. تطوير البنية التحتية

من أهم أركان هذه الاستراتيجية هو الاستثمار

في تحسين البنية التحتية للطرق، حيث تعمل الحكومة على تحديث شبكات الطرق وتزويدها بالإشارات المرورية الواضحة وحواجز الأمان، فضلا عن إدخال تعديلات في تصميم الطرق لتقليل الحوادث، ويعد تطوير وسائل النقل الحديثة، كالحافلات والترومواي والقطارات، جزءا أساسيا من هذا المحور، بهدف توفير وسائل نقل آمنة ومستدامة.

3. الفحص الفني الدوري للمركبات

تشكل الفحوصات الفنية الدورية للمركبات عنصرا مهما في هذه الاستراتيجية، إذ تسعى الحكومة إلى ضمان سلامة السيارات من خلال التأكد من خلوها من الأعطال التقنية التي قد تعرض السائقين والمارة للخطر.

4. التوعية والتدريب في المدارس

تؤمن الحكومة بأن نشر ثقافة السلامة الطرقية يجب أن يبدأ من الصغر؛ ولهذا السبب، تم إطلاق برامج توعية في المدارس تستهدف الأجيال الناشئة، لتعزيز مفاهيم القيادة الآمنة والمسؤولية الاجتماعية.

هذه البرامج تهدف إلى غرس مبادئ الأمان على الطرق في أذهان الأطفال منذ مراحلهم التعليمية الأولى.

5. دعم ضحايا حوادث السير

يهدف المحور الخامس من الاستراتيجية إلى تقديم الدعم النفسي والمادي لضحايا الحوادث المرورية، حيث تسعى الحكومة إلى مساعدة الضحايا وأسرهم على التعافي والعودة إلى حياتهم الطبيعية. كما يشمل هذا الدعم تقديم التوجيه والمساعدة في إعادة تأهيل المصابين لمساعدتهم على تجاوز تداعيات الحوادث.

دور المؤسسات الدينية: تعزيز السلامة بروح الدين

في إطار توسيع دائرة المشاركة المجتمعية، قال السيد مالك افال، أن المؤسسات الدينية تلعب دورا محوريا في نشر ثقافة السلامة الطرقية.

فقد نظمت وزارة التجهيز والنقل، بالتعاون مع وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي، حملات توعية واسعة بالتنسيق مع الأئمة والعلماء. وقد شارك أكثر من 2600 إمام في هذه الحملات، التي أكدت على أن القيادة المتهورة تشكل خرقا للأحكام الشرعية التي تحرم الإضرار بالنفس وبالآخرين.

ويربط الأئمة في خطبهم بين القيم الإسلامية

والواجب الأخلاقي للمحافظة على الأرواح، مؤكدين أن السرعة الزائدة واستخدام الهواتف أثناء القيادة هي من العوامل التي تؤدي إلى كوارث إنسانية لا تقل خطورة عن الجرائم الكبرى.

منظمات المجتمع المدني والإعلام: شراكة حيوية لتغيير السلوكيات

وأكد السيد أفال بأن منظمات المجتمع المدني والإعلام يلعبون دورا حاسما في دعم جهود الحكومة لتعزيز السلامة الطرقية، إذ تقوم وزارة التجهيز والنقل بتنظيم حملات توعوية تهدف إلى تغيير سلوكيات السائقين الخاطئة بالتشارك مع المجتمع المدني، كما ساهم الإعلام الوطني، في نشر الوعي عبر تقارير وحملات تحذيرية واسعة.

علاوة على ذلك، دعمت شركات الاتصالات هذه الجهود من خلال إرسال أكثر من مليوني رسالة نصية تحذر السائقين من مخاطر حوادث السير، في إطار فعاليات اليوم الإفريقي واليوم العالمي للسلامة الطرقية.

تحسين البنية التحتية: ركيزة أساسية لتقليل الحوادث

قال السيد مالك افال بأن 30% من الوفيات الناتجة عن الحوادث تحدث ما بين مكان الحادث والمستشفيات، ما يبرز الحاجة الملحة إلى تحسين الخدمات الطرقية والصحية، وخاصة في المناطق الريفية.

ومن جهة أخرى أثبتت الرادارات التي تم تركيبها في محاور مرورية هامة مثل روصو وبتلميت فعاليتها في خفض معدلات الحوادث بشكل ملحوظ، خاصة في المناطق التي كانت تُعرف سابقا بكونها «نقاط حمراء» نتيجة لتكرار الحوادث، وسيتم تعميم هذه التجربة على محاور أخرى لا تزال تعتبر خطرا على سالكي الطرق الوطنية.

التطبيق الصارم للقوانين أساس الأمان

يبقى الالتزام بالقوانين المرورية هو العامل الأهم في تحقيق السلامة الطرقية، إذ شدد السيد مالك أفال على أن فرض الرقابة الصارمة على السائقين من شأنه أن يحد من التجاوزات الخطيرة التي تتسبب في وقوع الحوادث. وأكد أن التحدي الأكبر يكمن في تغيير سلوك السائقين، وأن هذا يتطلب تضافر الجهود بين الحكومة والمجتمع لضمان تحقيق هذا الهدف.

التوعية المستمرة: السبيل إلى النجاح الدائم

التوعية المستمرة هي المفتاح لتحقيق نجاح دائم في جهود السلامة الطرقية، إذ لا يمكن تغيير السلوكيات بين عشية وضحاها، بل يجب أن تكون هناك حملات توعوية مستمرة تستهدف جميع فئات المجتمع.

رؤية فخامة الرئيس: استجابة شاملة لمعالجة الأزمة

في ختام حديثه شدد السيد مالك أفال على أن رؤية فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، تهدف إلى استجابة شاملة لمشكلة الحوادث المرورية. فالحلول لا تقتصر فقط على تحسين البنية التحتية أو تطبيق القوانين، بل تشمل إشراك كافة مكونات المجتمع، من مؤسسات دينية ومنظمات المجتمع المدني إلى الشركاء الدوليين.

وأكد أن العمل الجماعي والتعاون بين كافة الأطراف هو السبيل الوحيد لإنقاذ الأرواح وتقليل الحوادث، مشيرا إلى أنه بتكاتف الجميع، يمكننا تحقيق مستقبل أكثر أمانا لموريتانيا وشعبها.

دور سلطة تنظيم النقل في الحد من الاختناقات المرورية

تنظيم سيارات النقل في العاصمة «سيارات الأجرة - التوكتوك»

إعداد: آمنة بنت خونه

يشكلُ النقل الحضري بصفة عامة العمود الفقري وحجر الزاوية في أي نشاط تنموي أو اجتماعي، سواء تعلق الأمر بالفرد أو بالمجتمع. فالنقل ضرورة أساسية لاغنى عنها في الربط بين أطراف المدينة، وبدونه تتعطل جميع الأنشطة التي يمارسها الأفراد في حياتهم اليومية.

ونظرا للحاجة الماسة لتحسين ظروف السكان وتسهيل تنقلهم، اتخذت الحكومة؛ ممثلة في الجهات المعنية بتنظيم النقل داخل المدن؛ مجموعة من الإجراءات للحد من الاختناقات المرورية التي هي أكبر مساهم في شل حركة المرور في ظل فوضى مخالفة قوانين السير المعمول بها.

وللحد من تفاقم هذه الظاهرة ورصد الحلول الكفيلة بالتغلب عليها التقت «مجلة الشعب» بمدير النقل الحضري في سلطة تنظيم النقل الطرقي السيد عال ولد أيده الذي أدلى لمجلة «الشعب» بالتصريح التالي:

«في البداية أشكركم ومن خلالكم مؤسستكم الموقرة الوكالة الموريتانية للأنباء، على هذه الفرصة التي سوف أوضح فيها للرأي العام ما تسعى إليه سلطة تنظيم النقل من إجراءات لتنظيم النقل داخل المدن والحد من الاختناقات المرورية التي تعتبر من أهم المشاكل المطروحة اليوم في المدن، لما يترتب عليها من مضاعفات وشل لحركة المرور.

وأشير بادئ ذي بدء إلى تنظيم سيارات النقل بما في ذلك عربات «التوكتوك».

أولا: سيارات النقل:

بالنسبة للتاكسي فهي مغايرة ولونها واحد، وقد اخترنا لها اللون الأصفر ورقمها رقم الولاية التي فيها المرآب «اكراج» الذي تتبع له، ولها حرية التنقل داخل ولايات العاصمة وتحمل شعار السلطة ورقم الولاية ورقم التسلسل الخاص بالسيارة، ويزاول العمل فيها 2253 سيارة أجرة داخل العاصمة نواكشوط، أما بالنسبة لمدينة أزويرات فقد تمت الإجراءات لنحو 950 سيارة أجرة تحمل رقم الولاية وشعار السلطة ولونا أخضر يميز سيارة الأجرة عن غيرها، وسيتم لاحقا الشروع في تطبيق التنظيم على مدينة نواذيبو إن شاء الله.

ثانيا: سيارات التوكتوك:

انتشرت سيارات التوكتوك خلال السنوات الأخيرة في العاصمة، في حين لم يكن يوجد نظام خاص منظم لحركتها داخل العاصمة، لذلك سعت الجهات المعنية؛ عن طريق سلطة تنظيم النقل الطرقي، وبالتعاون مع إدارة النقل البري وشرطة المرور؛ إلى تنظيم هذه الفئة من سيارات النقل، وذلك باستقبال ملفاتهم وإرسالها إلى إدارة النقل البري لإعطائهم البطاقة الرمادية، ليتم توجيههم لسلطة تنظيم النقل للنظر في المواصفات المطلوبة، والتي يلزم صاحب العربة بتوفرها في عربته ليمنح بعد ذلك رخصة مزاولة النقل، وشعارا يحمل شعار سلطة تنظيم النقل ورقم الولاية والرقم التسلسلي الخاص بالعربة، وبعض الشعارات الأخرى الموجودة داخل الشعار الملصق على الأبواب الخلفية للعربة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد سعت سلطة تنظيم النقل الطرقي إلى توزيع سيارات التيكتوك والتي يبلغ عددها 1311 سيارة على ولايات نواكشوط الثلاث:

- الولاية الشمالية:

اللون: أبيض

الرقم: 14

عدد سيارات التوكتوك التي تزاول النقل فيها تزيد على 400 سيارة.

- الولاية الجنوبية:

اللون: أخضر

الرقم: 15

يزاول العمل فيها مايزيد على 500 سيارة توكتوك.

- الولاية الغربية:

اللون: أحمر

الرقم: 13

يزاول العمل فيها ما يزيد على 200 سيارة توكتوك.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التنظيم تسعى من خلاله الجهات المعنية إلى:

- توفير النقل في أطراف المدينة وإيصال الركاب إلى ملتقيات الطرق ليتم نقلهم إلى وسط العاصمة؛
- المساهمة في الحد من زحمة المرور
- زيادة عدد الرحلات بالنسبة للناقلين مما يضمن فائدة ومردودية أكثر.

المناطق المحظورة على عربات التوكتوك هي:

الخطوط التالية: تبدأ من أتاك الخير إلى طريق نواذيبو على طول إلى كارفور صباح إلى محطة باصات «سونف»، من كارفور مدريد إلى كارفور ولد اماه بإتجاه سترنات إلى لمسيد لخظر، ثم جامبور باتجاه طريق «الشارة» ثم أتاك الخير.

نقابات السائقين والباعة والباعة المتجولين:

تثمين حملة انسيابية المرور ودعوة لحل مشكلة الفضاءات العامة

إعداد/ محمد الأمين أغظف

ثمن عدد من الأمناء العامين وأعضاء نقابات السائقين «والباعة والباعة المتجولين» إطلاق وزارة الداخلية وترقية اللامركزية، «الحملة الوطنية للانسيابية وتخفيف الاختناقات المرورية»، في العاصمة أنواكشوط. وأكدوا بأن مشكلة الازدحام المروري، أصبحت عبئا كبيرا على الجميع، إضافة إلى أبعادها النفسية والاقتصادية والبيئية على المواطن والمجتمع.

تحرير الفضاءات العامة

وأشاروا إلى أهمية تقديم حلول ومقترحات تسهم في حل هذه المشكلة أو التخفيف من آثارها، وأولها تحرير الفضاءات العامة ومنع احتلالها من قبل الناس تجارا كانوا أو أفرادا عاديين، مطالبين بتضافر الجهود لحل هذه الأزمة التي تتأثر بها كل القطاعات، خاصة القطاع لافتين إلى أهمية تفعيل القوانين المعمول بها ومراجعة شاملة لبعضها.

بيئة مناسبة

وشدد هؤلاء على أهمية تطبيق القانون بعد خلق البيئة المناسبة له، وتشديد العقوبات على المواطنين والمركبات المخالفة لقوانين السير، لا فتين إلى أن السلوكيات المرورية وقيادة المركبات بطريقة خاطئة لها الأثر الكبير في الازدحام المروري.

طرق أكثر أمانا

وطالبوا بالتشاور مع النقابات المعنية، وإشراكها في التوعية المرورية، لتعزيز ثقافة مجتمعية تبنى على الالتزام والتقيد بقواعد السير الآمن، لتكون الطرقات أكثر أمانا واقل ازدحاما.

وقال محمد ميمون، الأمين العام لكونفدرالية السائقين والعمال الموريتانيين: «نحن جزء مهم من هذه الحملة لأنها تخدم الناس وتحد من الفوضى العارمة التي تشهدها الشوارع، والتي تسبب في الاختناقات المرورية وفي عرقلة السير، ولذلك فإن أي قرار يحد من هذه الفوضى ضروري وأساسي، غير أننا ننبه في نفس الوقت، إلى خطورة أن تنتهز الفرصة لفرض رسوم على السائقين خارج إطار القانون، مثل قانون الساعة 12 الذي حدد منتصف الليل كآخر وقت لحركة النقل البيني، الذي شابت تطبقيه خروقات عديدة.»

وأضاف: «السائق هو الحلقة الأضعف، وإذا ما أقرت السلطة تطبيق أي قانون وألزمته به، فإنه سيلتزم به».

وأكد السيد الأمين العام أهمية إشارات المرور، قائلا أنها إذا ما استخدمت، ومنع احتلال الفضاء العام من قبل أصحاب المحال التجارية والباعة المتجولين وحتى المواطنين، وكذلك اذا ما كان المكلف بتطبيق القانون عادلا وواعيا بواجباته، فإن هذه الحملة سوف تكلل بالنجاح، وتحد من الاختناقات المرورية والفوضى العارمة التي تشهدها الشوارع.

حواجز أو جزر

من جهته قال السالك معط الله، الأمين العام للنقابة الوطنية للسائقين الموريتانيين: «أود التأكيد على أنه ما من سائق إلا ويفضل تطبيق القانون، وبأن النقابات مع تطبيق القانون، غير أن تطبيق القانون له آليات ينبغي استخدامها فما هي هذه الآليات؟

1 – وجود حاجز أو جزر بين مسارات الطريق، تضمن عدم التعدي على الاتجاه الآخر وتطبيق القانون على من يتجاوز
2 – قانون واضح للسير، إذ يتيح قانون السير الفرنسي، الذي نتبناه التوقف في أي مكان ما لم تكن بالمكان إشارة تمنع ذلك أو بوجود شرطي، فإشارات المرور ثلاثة هي: إجباري، ممنوع، خطر، ولا إمكانية لتطبيق القانون إلا بوجود هذه الإشارات.

وأضاف: «النقل الحضري وهو موضوع حديثنا اليوم لا يتوفر على مرآب، إلا في أطراف المدينة، وهذا هو الطبيعي، إلا أنه يجب تفعيل ووضع الإشارات التي تنظم السير وتحدد أماكن التوقف أو الوقوف، سواء كان توقفا دائما، أو توقفا مؤقتا يسمح بصعود أو نزول الراكب أو إشارات المنع النهائي أو إشارات الخطر».

وشدد على أهمية تحديد السرعات، ووضع حواجز أمام المدارس، وأماكن التجمع، والأسواق.

من جهته قال سيدي ول بوخريص، الأمين العام المساعد للنقابة الوطنية للسائقين المهنيين والناقلين: «السائقون يرحبون بأي قرار يسهم في تخفيف الاختناقات المرورية لأهميته على مستوى الوقود والزمن، ولكن لابد من أرضية صالحة لتطبيق القانون، فالوزارة المكلفة بإصدار الرخص هي وزارة النقل وعليها التوقف عن « بيع الرخص»، وان تصدر الرخص عن جدارة، لان ذلك سوف يسهم في حل الكثير من مشاكل الطريق، ذلك أن أغلب مستخدمي الطريق يجهلون قوانين السير جهلا تاما.»

وأشار إلى تطوير مدارس السياقة، بحيث تخرج سائقا، فاغلب الحوادث والاختناقات سببها المبتدئين، مطالبا بأن لا تعطى الرخصة إلا لمن يستحقها أصلا، مشددا على أن هذه الرخص إن لم تكن عن جدارة فإنها تصبح أداة لجريمة حتى ولو كانت أداة جريمة «مرخصة».

ونبه إلى الاهتمام بلغة الأضواء، لأنها هي اللغة المشتركة بين السائقين وهي التي تحدد السلوك الذي يسلكه السائق، لافتا إلى أهمية تطبيق قرارات منع استخدام الهاتف، وهو قرار لم يطبق رغم معرفة الجميع بأن استخدام الهواتف أثناء السياقة من مسببات الازدحام والحوادث، كما طالب بإلزام السائقين بحزام الأمان.

من جانبه قال سيداتي سالم أمين عام «النقابة المهنية للباعة والباعة المتجولين: «إن نقابته التي يزيد منتسبوها على 9 آلاف منتسب، ساعدت الدولة في مناطق سوق العاصمة وأكلينيك، وهي مع هذا القرار وهي جزء مهم في تطبيقه، إلا أنها ترى بأنه لا يمكن تطبيق هذا القرار ما لم يتم التوقف عن احتلال الفضاءات العامة، ولن يتأتى ذلك ما لم تخلق بدائل فعلية تعوض الباعة المتجولين الذين يعيلون عائلات وبعضهم من حملة الشهادات والشيوخ والأرامل، ذلك أنهم في بعض الأحيان قد يتسببون في عرقة الطريق.»

وطالب بتأهيل ساحات عامة للباعة المتجولين وتخصيص أماكن لهم تمنعهم من احتلال الفضاءات العامة على الطرق والممرات، مما يسهم في انسيابية حركة السيارات ويحد من الاختناقات المرورية والازدحام. كما طالب بدعمهم اقتصاديا ومعنويا من أجل إحياء بعض الساحات العامة، مما يسهم في دفع الاقتصاد من جهة ويقلل من مخاطر الاعتداء على الفضاءات العامة الذي يسهم في عرقلة السير، وإشراك الفاعلين في القطاعات المختلفة في هذه الحملة للمساهمة في إنجاحها.

أما محمد محمد فال عضو مكتب النقابة السابقة فقد قال: «نحن نثمن القرار وندعمه، ولكن نرجو أن لا يكون على حسابنا، ولذلك فإننا نقترح في سبيل إنجاحه خلق وتأهيل أسواق متنقلة للباعة المتجولين داخل ساحات أنواكشوط كالمطار القديم حتى ولو كانت مؤجرة أو برسوم مدفوعة.»

من جهته طالب الفتح ولد احميادة عضو المكتب التنفيذي للنقابة مكلف بالشؤون الإدارية: «بتصميم المرافق العامة والشوارع والساحات بما يسهم في انسيابية حركة المرور، وان لا تتحول مثل هذه الحملات للابتزاز فقط.»

حملة تأمين الانسيابية لحل أزمة الاختناقات المرورية بالعاصمة والدور المحوري للإعلام

إعداد: أحمدَ ولد مولاي امْحمد

شهدت العاصمة نواكشوط، يوم الأحد فاتح سبتمبر 2024، إطلاق الحملة الوطنية لتأمين الانسيابية والحدّ من الاختناقات المرورية في العاصمة.

ويأتي هذا الحدث الهام ضمن مشروع حركية نواكشوط في أفق 2026، الذي أطلقه فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، بمناسبة الذكرى الثالثة والستين لعيد الاستقلال الوطني، حيث أعطى تعليماته بإنشاء لجنة وزارية لمتابعة هذا الموضوع بالغ الأهمية.

وفي هذا السياق عقدت اللجنة الوزارية المتخصصة سلسلة اجتماعات خلال الأيام السابقة لانطلاقة الحملة، تحت رئاسة معالي الوزير الأول السيد المختار ولد اجاي، وأصدرت توصيات تقضي بإطلاق هذه الحملة.

كما تم اتخاذ خطوات على مستوى الإدارة العامة للأمن الوطني، من بينها تطوير وتوسعة مركز العمليات والمراقبة على جميع المحاور الطرقية الحضرية لرصد ومعاقبة جميع المخالفات المرورية، وتطوير وتوسعة شبكة الرادارات على المحاور الطرقية الوطنية الرئيسية، لضبط كافة المخالفات. وإنشاء منصة رقمية تسمح للمواطن بالاطلاع والتعرف على جميع المخالفات المسجلة عليه، وتمكينه من تسديد الغرامات عن بعد، تقريبا للخدمة من المواطن.

كما تم ضمن هذه الحملة تهيئة الطرق الحضرية في المدينة، مع اقتراب انتهاء الأشغال في الجسور قيد الإنجاز و تجهيزها بوسائل المراقبة الأمنية الضرورية لتأمين حركة المرور وانسيابيتها وتهيئة الشوارع الحضرية في وسط المدينة وإخلائها من الاحتلالات العشوائية، خاصة تلك المحيطة منها بالأسواق المركزية والأماكن الحساسة، إضافة إلى تحويل محطات سيارات الأجرة الحضرية، التي كانت تتمركز في ملتقيات الطرق، والتي تعد إحدى مسببات الزحمة المرورية، إلى أماكن جديدة مهيأة، و وضع إشارات المرور الأفقية والعمودية وسط شوارع العاصمة.

وستتم انطلاقة المرحلة الأولى من تنفيذ

مشروع حركية نواكشوط، في أفق 2026، في إطار تدشينات الذكرى الرابعة والستين للاستقلال الوطني وهي مرحلة ستتمثل في:

- اقتناء مائة واثنتي عشرة (112) حافلة جديدة، ذات جودة عالية
- توسعة ثلاثة محاور رئيسية: محور التآزر- جسر الصداقة؛ محور توجنين- العيادة المجمعة محور الصداقة مرورا بشارع جمال عبد الناصر وحتى مباني الجامعة واعتماد مساراتٍ مخصصة للحافلات.

القطاعات المشاركة في الحملة

يشارك في هذه الحملة عدد من القطاعات الحكومية هي، قطاع الداخلية، والتحول الرقمي، والتجهيز والنقل، والثقافة والفنون والاتصال والعلاقات مع البرلمان، وسلطة تنظيم النقل الطرقي، والسلطات الإدارية والهيئات المنتخبة جهويا ومحليا، والفاعلون غير الحكوميين.

وتواكب، هذه الحملة حملة تحسيس وتعبئة عبر مختلف وسائل الإعلام، وبمشاركة القطاعات الوزارية وكذلك الفاعلين الثقافيين والفنيين والإعلاميين، والمنظمات غير الحكومية.

وتعد حملة تأمين الانسيابية والحد من الاختناقات المرورية، حملة مستديمة وقد اختير لها كمرحلة أولى كل من مقاطعتي تفرغ زينة ولكصر والمحاور الطرقية التي تواجه اختناقات مرورية بنواكشوط، حيث سيتم توسيع نطاق الحملة في مرحلة لاحقة لتشمل باقي مقاطعات العاصمة ومختلف مقاطعات الوطن بشكل متدرج، وخاصة تلك التي تعاني من أزمة الاختناقات المرورية.

العاصمة واجهة البلد على العالم الخارجي

لا شك أن انسيابية حركة المرور في واجهة البلاد على العالم الخارجي، وما سيصاحبها من تنظيم مواقف مهيأة لسيارات الأجرة والسيارات الشخصية، وضبط محلات الباعة المتجولين ونقلهم من أرصفة الشوارع الرئيسية والطرقات إلى أماكن مناسبة، وتزيين الشوارع بإشارات مرور عصرية وجسور حديثة وتعبيد المزيد من الشوارع والطرقات، وغيرها من مظاهر العصرنة، ستسهم في إعطاء عاصمتنا الوجه اللائق بها وهو ما يجب أن يعمل كل فرد وكل جهة على تجسيده.

وبدون شك فإن دور الإعلام العمومي والخاص في نجاح هذه الحملة وتجسيد أهدافها، يعتبر دورا محوريا لا غنى عنه، من أجل تغيير العقليات المعيقة لكل مساع من شأنها ترقية وعصرنة عاصمتنا ومدننا وبلدنا بصفة عامة، خاصة وأن الحملة تتعلق بانسيابية حركة السير ومواجهة الاختناقات المرورية وما يترتب على نجاح هذه الحملة من مكاسب للفرد وللمجتمع.

دور الإعلام السمعي البصري

يحظى الإعلام التقليدي، الإذاعات والتلفزيونات والصحف والمواقع الإخبارية المهنية، رغم طغيان وسرعة تأثير الإعلام البديل، بشعبية معتبرة في كل المجتمعات، بما في ذلك المجتمع الموريتاني، حيث يرجح أن متابعي الإعلام التقليدي مازالوا يهتمون بالمحتوى الإعلامي لمختلف وسائل الإعلام التقليدية، مما يجعل من الأهمية بمكان التركيز على إسهاماته ودوره البارز في هذه الحملة الوطنية بالغة الأهمية، لذلك لا غنى عن دور مختلف وسائل الإعلام في نجاح الحملة وبلوغها الأهداف المنشودة.

ويمكن أن يسهم الإعلام السمعي البصري، بصورة مؤثرة، في نجاح هذه الحملة من خلال:

1 - البرامج الحوارية واللقطات الإرشادية والاسكتشات، حيث تعتبر البرامج الحوارية التفاعلية عبر الإعلام السمعي البصري، وخاصة الإذاعات والقنوات التلفزيونية، من أكثر البرامج متابعة من طرف الجمهور، لذلك فمن الضروري أن يتم التركيز إعلاميا، على استضافة عدد من ممثلي مختلف القطاعات المشاركة في الحملة، وكذا بعض الإعلاميين والمثقفين، لتسليط الأضواء على أهمية محاربة

الاختناقات المرورية والمسلكيات المؤدية إليها، فردية أو جماعية، ومقارنة واقع حركة المرور في عاصمتنا ومدننا الكبرى بعواصم ومدن دول الجوار والعالم، حيث الاحترام التام لقوانين السير والالتزام بها من طرف الجميع.

وتعد مثل هذه البرامج بمثابة حملات تحسيسية وتوعوية للمواطنين المستهدفين بالحملة من سائقين لسيارات نقل حضري أو سيارات خصوصية، وباعة متجولين وعناصر شرطة المرور وغيرهم وهي برامج يجب أن تتواصل لأطول فترة ممكنة حتى تحظى بالعدد المناسب من المتابعين لتحقق أهدافها المنشودة.

وإلى جانب البرامج الحوارية يجب التركيز، كذلك، على اللقطات الإرشادية القصيرة، وكذا الاسكتشات الهادفة والتي تترك أثرا إيجابيا في نفس المواطن من خلال معالجة الظواهر السلبية المؤدية إلى الاختناقات المرورية، سواء عبر «اختطاف» الطريق من باقي السيارات أو الولوج إلى مسارب أخرى بطريقة عبثية متهورة، أو تجاوز الإشارات الحمراء، وكذلك تأثير احتلال أرصفة الشوارع والساحات العمومية على انسيابية حركة المرور.

وكما يؤثر الكاركاتور، عبر الصحافة المكتوبة، فإن الاسكتش له تأثير قوي كذلك على الجمهور من خلال المعالجات النقدية الهادفة والإرشادات البليغة ذات الطابع الفكاهي.

2 – الصحف والمواقع الإخبارية المهنية، إذ أنه وفي إطار شمولية الدور الإعلامي في التعبئة والتحسيس، ونظرا لعراقة الصحافة المكتوبة بشقيها الورقي والإلكتروني، ولأن جمهور الصحافة المكتوبة ما يزال يحافظ على صلته بها ويهتم بما تتناوله من محتويات مختلفة، بما في ذلك مقالات الرأي والتقارير والمتابعات، فإن دورها في عملية التعبئة والتحسيس للحملة الوطنية للانسيابية وحل أزمة الاختناقات المرورية، يظل دورا محوريا ومطلوبا، حيث تظل معالجات الكتاب المتميزين، وتغطيات وتقارير الصحفيين المهنيين، محور اهتمام بارز لدى الكثير من متابعي الإعلام والمهتمين به، وبالتالي فإن ما تتناوله الصحافة المكتوبة، بشقيها في هذا المجال، يعتبر ضروريا ومكملا للحملة الإعلامية المواكبة لانطلاقة حملة الانسيابية ومواجهة الاختناقات المرورية.

وهنا يجب التنبيه إلى أن الكتاب والإعلاميين مطالبون بإبراز مكامن الخلل وطرق المعالجة والحلول المناسبة، وتسليط الضوء على مسببات ظاهرة الاختناقات المرورية، وإبداء الرأي حول الحلول الأنجع، ومتابعة مختلف مراحل هذه الحملة وتقييمها وتقويمها كذلك، حتى تتمكن السلطات المعنية، كل فيما يعنيه، من القيام بواجباته سبيلا لتحقيق الأهداف النبيلة لهذه العملية.

ويجب التركيز في الإعلام المكتوب على المقالات والزوايا والأعمدة والمقابلات التي تهتم بمعالجة ظاهرة الاختناقات المرورية، أسبابها والحلول الناجعة للقضاء عليها، وهي أسباب متشعبة يتحمل المواطن العادي جزء أساسيا منها، وكذلك السائق وشرطي المرور وحتى وضعية الشوارع والطرقات وحاجتها إلى لوحات إرشادية وإشارات مرور عصرية، مع التأكيد على إلزامية احترام قوانين السير.

وبدون شك فإن الدور المتكامل للإعلام التقليدي لا يغني عن الدور المحوري للإعلام البديل، ووسائل التواصل الاجتماعي وما يمكن أن تقدمه في هذا المجال من معالجات ومتابعات وتغطيات ميدانية سمعية بصرية لواقع حركة المرور في مختلف أنحاء العاصمة، وغيرها من مدن البلاد الكبرى.

–3 وسائل التواصل الاجتماعي؛ فلعل سرعة انتشار وسائل التواصل الاجتماعي، المتاحة لغالبية المواطنين في المدن الكبرى والمقاطعات، بفعل تغطيتها بالإنترنت، تشكل أدوات فعالة وسريعة في إيصال المعلومة وتداولها من خلال بعض المنصات والتطبيقات، مثل منصة ميتا، عن طريق الواتساب والفيسبوك وميسنجر والإنستغرام، وكذلك بعض التطبيقات المتداولة مثل اليوتيوب واسناب شات والتيك توك.

وإذا كان تطبيق الواتساب متاحا للجميع، تقريبا، فإن الفيسبوك، بدوره، متاح للكثيرين، وكذلك أغلب التطبيقات السابقة الذكر، إذ يكفي أن يكون لدى المواطن هاتف يتعرف على هذه التطبيقات ليكون على صلة بكل ما يجري من حوله داخليا وفي العالم، لدرجة أن الإعلام التقليدي أصبح يعتمد في إيصال أبرز رسائله الإعلامية على أغلب هذه التطبيقات.

ويمكن من خلال التوجيه والمتابعة والتثقيف، وحتى عبر العناصر الإعلانية، أن تركز حسابات الناشطين على هذه التطبيقات، أفرادا أو وسائل إعلامية، على المعالجات المكتوبة واللقطات السمعية البصرية الموجهة للتعبئة والتحسيس من أجل تثقيف المواطنين والمستهدفين بالحملة عموما وتوعيتهم للقيام بواجباتهم، سبيلا لنجاح هذه الحملة الهامة.

ولا شك أن القطاعات الحكومية المعنية بهذه الحملة تناولت الدور المحوري للإعلام بمختلف وسائطه ووسائله في متابعة هذه الحملة وتقييمها والإسهام الفاعل في إنجاحها، وخططت لحملة إعلامية موازية على المديين القريب والمتوسط حتى تتحقق الأهداف النبيلة لهذه الحملة.

ضبط المجال الطرقي..

تجـــارب وآليـــات أثبتت فـــاعليتها

إعداد: محمد العتيق

استمدت حملة تنظيم وضبط المرور الحالية أهميتها من سياقها الزمني ومن شكلها الاستعجالي، فقد جاءت كباكورة عمل الحكومة الجديدة التي يعلق عليها الكثير من الآمال في حل معضلات هذا البلد و التي تأتي في مقدمتها الاختناقات المرورية وما تسببه من تعطيل للحياة العملية اليومية.

باتت زحمة المرور تشكل هاجسا يوميا لسالكي الطرق والمتنقلين بين أحياء العاصمة، بسبب تصرفات السائقين وسلوكهم الخاطئ، فكثيرا ما نقف لساعات عند مفترقات الطرق بسبب سائق تعجل المرور ولم يلتزم بدوره في الطابور، فتجاوز السيارات سالكا الاتجاه المعاكس متسببا في اختناق مروري عنيف.

أمام هذه الحالة وأشباهها يحار القادم من بلدان أكبر في الحجم وكثافة السكان من هذه البلاد، كالصين البلد الذي تجاوز سكانه عتبة المليار وأربع مئة مليون نسمة ومن عاصمته بكين وسكانها البالغ عددهم 22 مليون نسمة، ومع ذلك قد لا تستغرق الرحلة من وسط المدينة إلى طرف من أطرافها وقت الذروة ساعة واحدة، فعلا لا وجه للمقارنة من حيث البنية التحتية، لكن مدينة بكين لا تحدث فيها اختناقات مرورية كالتي تحدث في انواكشوط، مع أن عدد السيارات فيها قد لا يذكر مقارنة مع عدد السيارات التي تسلك شوارع بكين يوميا.

والصين؛ كباقي أغلب دول العالم المتقدم؛ استطاعت أن تدير هذا الكم الهائل من البشر، بسيادة القانون، فالوازع القانوني حاضر بقوة ويحكم تصرفات البشر في هذا البلد العملاق، فانسحب ذلك بالإيجاب على كل تفاصيل الحياة اليومية ومنها احترام قوانين المرور.

من هنا يتضح أن الحل في القضاء على ظاهرة الاختناقات المرورية في مدننا لا يتأتى إلا من خلال حمل السائقين على احترام القوانين ولو بقوة الغرامات المالية.

لن تأتي هذه الحملة بالمرجو منها، وسيظل تأثيرها لحظيا مرتبطا بجذوة الحماس لدى القائمين عليها، مالم تشفع بخطة طويلة الأمد تعتمد مقاربة تربوية، تربي النشء على الخضوع لسيادة القانون، من خلال إعطاء العناية لتدريس التربية المدنية وجعلها مادة الزامية.

ظاهرة الاختناقات المرورية مثلها كمثل ظواهر سيئة عديدة في هذا البلد تعود إلى غياب الوازع الديني أو القانوني مناط تنظيم حياة البشر، وحدود تصرفاتهم ضمن مجتمع واحد

في حيز جغرافي مشترك، وهذا الوازع يغرس في ضمائر الناس عن طريق التربية الدينية والتعليم الثقافة، وعند تحقق هذا المناط يمكن للآليات التنظيمية أن تعمل بشكل جيد وتحقق الهدف المرجو منها.

وقد شاع من هذه الوسائل في مجال تنظيم المرور وحمل السائقين على احترام قوانين السير نظام الغرامات المالية، فالإنسان كثير الخشية من أن يرزأ في ماله، لذا فإن طبقت الغرامات المنصوص عليها قانونيا بشكل عادل و نزيه، لا ريب سيحمل ذلك السائقين على احترام القانون.

وهناك آليات وسبل تطبقها العديد من الدول شهد لها بالفعالية وضبط حركة المرور والحد من حوادث السير ، كنظام الرادارات والكاميرات المثبتة على الشوارع وعند أضواء المرور، فالمخالف الذي يتم ضبطه بهذه الوسيلة تطبق الغرامة على البطاقة الرمادية لسيارته أو أي بطاقة أخرى تجدد سنويا، وعند الترخيص السنوي للسيارة يتحتم على المالك دفع كافة الغرامات كشرط أساسي وملزم لترخيصها، هكذا استطاعت الدول تنظيم مجالها المروري و الحد من الاختناقات وتقليص نسبة الحوادث لديها.

إنها آليات محكمة أثبتت جدارتها، وإن طبقت في البلاد وأعطيت من العناية والدعم اللوجستي والتقني، وتوفرت الإرادة الصادقة للإصلاح يمكن ضبط المجال الطرقي بسهولة وسلاسة، فالشعوب تتشابه وكذلك الدول رغم الاختلاف الشكلي، ويمكن لأي بلد أن يستلهم من تجارب البلدان الأخرى وبالذات الخطط والآليات التي تعدد مجال تطبيقها الجغرافي وشاعت الثقة فيها وفي فاعليتها بين الدول. والحديث عن تجارب الآخرين كالصين مثلا ليس من باب المقارنة بل محاولة للتنبيه والإشارة إلى تجارب يمكن الاستلهام منها لحل مشاكل مشابهة.

الوكالة الموريتانية للأنباء
Agence Mauritanienne d'Information

مجلة الشّعب
العـــدد 51
أكتوبر 2024
تصدر عن الوكالة الموريتانية للأنباء